

د. فريد حاتم الشحف



سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي

ضد ثقافة العالم العربي



دار علاء الدين

الإنترنت

سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي

ضد ثقافة العالم العربي

د. فريد حاتم الشحف

الإنترنت سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي ضد ثقافة العالم العربي



منشورات دار علاء الدين

• **الإنترنت سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي ضد ثقافة العالم العربي.**

• **تأليف:. د. فريد حاتم الشحف.**

• الطبعة الأولى 2015.

دار علاء الدين

للنشر والتوزيع والترجمة

سورية - دمشق

ص. ب: 30598 هاتف: 5617071 فاكس: 5613241

Web: www.zoyaala-addin.com E-mail: ala-addin@mail.sy

ISBN: 978-9933-18-815-3

مقدمة

أدت الكارثة الجيوسياسية التي عصفت بالعالم، جراء انحلال الاتحاد السوفيتي، إلى تراجع كبير لدور الأحزاب الوطنية والتقدمية المعارضة في الدول النامية، وبخاصّة الأحزاب الماركسية والقومية منها، وأحدثت في هذه الدول فراغاً سياسياً خطيراً.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت في الهيمنة على الساحة السياسية الدولية، هذا الفراغ، وبخاصّة في الدول العربية، وأطلقت الفضائيات، التي أخذ قسم منها الجنسية العربية، لتعمل على غسل أدمغة البشر، وتشويه ذاكرتهم التاريخية والقومية، خدمة لمخططاتها العدوانية، مستخدمة أحدث أساليب وطرق الدعاية والتلاعب بالعقول.

وقد وجد صنّاع القرار في الولايات المتحدة في تطور الإنترنت، وظهور شبكات التواصل الاجتماعية، الوسيلة الأهم المكمّلة للوسائل الأخرى، التي لعبت وتلعب دور المحرّض، والمنظّم، والمنسّق للحركات الاحتجاجية في الدول المستهدفة.

حاولنا في هذه الدراسة، الكشف عن الدور الأمريكي في افتعال "الربيع العربي" بشكل عام، والبرامج والخطط التي أعدتها ونفذتها الجهات المعنية في الولايات المتحدة، لاستخدام الإنترنت، في تفجير وتوجيه أحداث هذا "الربيع" بشكل خاص. عسى أن أكون قد وفّقت في ذلك.

نزعة الهيمنة متجذرة في السياسة الأمريكية

عودة سريعة إلى التاريخ تؤكد لنا أن محاولات الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة و انحلال الاتحاد السوفيتي، فرض زعامتها وهيمنتها العالمية، من خلال إقامة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والشراكة من أجل السلام، وتوسيع الناتو، وتدميرها وتقسيمها ليوغسلافيا واحتلالها لأفغانستان و العراق، والعمل على إعادة تقسيم العالم، وتحويله إلى عالم مطيع لها، ما هي إلا عملية مكمّلة لسياسة التوسع الإقليمي والاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من مئة عام. وليس من قبيل المصادفة ما قاله الباحث الألماني كارل سميث من أن الولايات المتحدة دخلت في عام 1898م في حرب مع إسبانيا وبعد ذلك في حرب ضد العالم كله وأن نهاية هذه الحرب غير منظورة حتى الآن.

ووصف الفيلسوف المجري البارز لوكاتش دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بالكلمات التالية: "في فترة ما بعد الحرب اقتنصت الولايات المتحدة موقع القوة الإمبريالية الرئيسة في العالم بعد هزيمة ألمانيا. واستطاعت الطبقة المسيطرة في هذا البلد الحفاظ على الأشكال الديمقراطية بدرجة ناجحة، الأمر الذي مكّن الولايات المتحدة عبر الأساليب الديمقراطية الشرعية من إقامة ديكتاتورية الرأسمالية الاحتكارية بنجاح مماثل لما

فعله هتلر باستخدام وسائل القمع والاستبداد.. وهذه الديمقراطية المزعومة أفلحت في تحقيق كل ما سعى إليه هتلر"[1].

وأشار المؤرخ الإنكليزي المعروف أرنولد توينبي إلى أن تاريخ الولايات المتحدة وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى "يجسد ثورة مضادة دائمة ومتواصلة في العالم"، وأكد أيضاً أن "الفكرة القومية الأمريكية نفسها تمثل نقيضاً لفكرة التنوير، وأن التطور التاريخي والتوسعي للولايات المتحدة هو معارضة امبريالية كونية ضد التاريخ وفكرة التقدم التاريخي". وبشكل خاص قارن توينبي الإمبراطورية الأمريكية بالإمبراطورية الرومانية في الماضي وقال: "إن أمريكا في الوقت الراهن هي القوة الضاربة لحركة الثورة المضادة الدولية المدافعة عن امتيازات الطبقات المسيطرة. وتشغل الإمبراطورية الأمريكية اليوم موقعاً مشابهاً لموقع إمبراطورية روما في الماضي السحيق. لقد ساندت روما القديمة على الدوام الأثرياء ضد الفقراء في جميع المناطق التي احتلتها وبما أن الفقراء كانوا دوماً أكثر عدداً من الأثرياء فإن سياسة روما استندت إلى مسلمات عدم المساواة وعدم العدالة وتحقيق أقل ما يمكن من السعادة للأغلبية. إن قرار أمريكا باقتباس دور روما كان متعمداً تماماً".

وهنا أريد أن أستعرض أهم المبادئ الإيديولوجية الأساسية التي تعتبر الملهم الرئيس لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من قرن و حتى الآن:

---

[1] www.redima.narod.ru

مبدأ "القدر المحتوم"

لقد حدد السياسي الأمريكي جون أو. سوليفان في عام 1845 نظرية "المجال الحيوي الأمريكي" بمبدأ "القدر المحتوم". و رسم بهذه الكلمات الرسالة (الإلهية) التي تقع على عاتق الولايات المتحدة وهي: "التوسع في القارة، استجابة للتطور المتزايد عاماً بعد عام لأمتنا الأمريكية المتعددة الملايين"[2].

وقد كان مبدأ "القدر المحتوم" يعني بالنسبة للمبشر الإمبريالي الأمريكي سترونغ هدفاً جيوسياسياً ألا وهو: تأسيس إمبراطورية عالمية. أي على الولايات المتحدة أن تصبح الإمبراطورية الأعظم من بين كل الإمبراطوريات العالمية، وقد قال حرفياً: "مثلما كانت الشعوب في زمن ما، تقدم طاعتها وخضوعها للسيد المسيح، عليها أن تقدم هذه الطاعة والخضوع للإمبراطورية الغربية الفتية"[3]. وبما أن المصير قد حدد من قبل الله، فإن الأمريكيين بالتحديد لهم الحق الأول في المكان والأرض، حارمين الشعوب الأخرى من هذا الحق.

مبدأ مونرو

إن تاريخ الإمبريالية الأمريكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً، مع تاريخ مذهب مونرو الذي اكتملت مراحله بالعولمة التي تجسدت في

---

[2] Anders Stephenson, «Manifest Destiny. American Expansion and the Empire of Right» (Hill and Wang, New York, 1995), p. XI.

[3] Josiah Strong, «Our Country: Its Possible Future and Its Present Crisis» (New York, 1985), p. 20.

الاستيلاء على شرق أوروبا وابتلاع دولها في الناتو وتفتيت وتدمير يوغوسلافيا وفرض الهيمنة الأمريكية في البلقان وإعلان مبدأ كلينتون ـ أولبرايت الذي بموجبه يستعير حلف شمال الأطلسي كل الوظائف والمهام الأساسية للأمم المتحدة، ثم احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان و العراق. يؤكد المؤرخ الأمريكي البارز وليم وليامز في أحد أعماله[4] "أن مذهب مونرو وخاصة سياسة الأبواب المفتوحة القائمة على هذا المذهب، حدد العقيدة التوسعية للسياسة الخارجية الأمريكية على مدى مئة السنة الأخيرة"، ففي عام 1823م أعلن الرئيس الأمريكي مونرو في رسالته للكونغرس مذهبه الذي أصبح إدارة للاستعباد الأمريكي لبلدان القسم الغربي من الكرة الأرضية، حيث أشار إلى أن أية محاولة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون بلدان القارة الأمريكية سوف تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة العمل السياسي العدواني ضدها. ومن ثم قد مثل هذا المذهب انعطافاً في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ بموجبه استحوذت الولايات المتحدة على حق الحماية المنفردة للقارة، وحصلت أيضاً على حق التدخل في شؤون دول أمريكا اللاتينية التي تحولت إلى محميات لها. لقد وصف نعوم تشومسكي البروفيسور المعروف في جامعة هارفارد مذهب مونرو بالحرية وحيدة الجانب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لنهب واستغلال بلدان القسم الغربي من الكرة الأرضية.

---

[4] William Appleman Williams Reader» (Ivan R. Dee, Chicago, 1992), p. 90-93.

وتحـــول هـــذا المـــذهب علـــى المســـتوى الجيوسياســـي إلى أداة للاستيلاء علـى المكـان وتحويـل هـذا المكـان إلى إمبراطوريـة إقليميـة أميركيـة. أشـار آنـذاك فريـدريك جاكسـون تيرنـر مستشـار الرئيسـن تيـودور روزفلـت وولسـون إلى أن جـوهـر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كدولـة يكمـن في العمليـة الجيوسياسـية للتوسـع والتحريـك الأبـدي لحدود الهيمنة الأمريكية نحو الغرب. في البداية حتى شواطئ المحيط الأطلسـي، وبعـد ذلـك علـى الجانـب الآخـر لهـذا المحـيط في المنطقـة الأوروبيـة الآسـيوية. ويلاحـظ الباحـث السياسـي الأمريكـي كنيـت كولمان: إن مـذهب مـونرو علـى المستوى الأيـديولوجي يعتبر ميثولوجيـا سياسية وإيـديولوجيا للإمبرياليـة الأمريكيـة، حيث عمل في الأسـاس على تعليل وقوننـة واقـع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيـة علـى القـارة الأمريكيـة. إن الأسـطورة السياسـية لمـذهب مـونرو خلقـت بـالتوازي مـع تشـــكل الإمبراطوريـــة الأمريكيـــة.. بالهيمنـــة أيضـــاً مثلـــها مثـــل الإمبراطوريـة تتطلـب تشـكيل ميثولوجيـا تعطيهـا الشـرعية.. وفي أثنـاء عملية الاستيلاء على منـاطق إمبراطوريـة جديـدة. تؤكـد الميثولوجيـا مـا مفاده: نحـن نهيمن عليكم لأن هيمنتنـا تخـدم مصـالحكم. وفي سياق ترسيخ نظـام الهيمنـة ينبغـي علـى الميثولوجيـا خلق الإيمـان بـأن علاقـات الهيمنـة والإخضـاع القائمـة هـي علاقـات طبيعيـة ومؤسسـة علـى النفـع المتبادل لكلا الطرفين أما أولئك الـذين يتشـككون في هـذا الأمـر أو يجهلونه فهم من المجرمين أو من الضالين.

تواكبت المرحلة الأولى من تطور مذهب مونرو مع صياغة وتعليل مبادئ المنطقة الأمريكية الكبيرة أي مناطق الهيمنة الأمريكية في القسم الغربي من الكرة الأرضية. وبدأت المرحلة الثانية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر وتجسدت في توسيع النزعة المطلقة لهذه الهيمنة وكانت ذروة هذه المرحلة الحرب ضد إسبانيا في 1898م والاستيلاء على مستعمراتها وإضافات الرئيس تيودور روزفلت إلى مذهب مونرو في عام 1904م. وعن هذه الفترة كتب أ. وايت الصديق الحميم لروزفلت قائلاً: عندما استسلم الإسبان في كوبا وسمحوا لنا بالاستيلاء على بورتوريكو والفلبين انتقلت أمريكا إلى الطريق المؤدية إلى الزعامة والهيمنة العالمية وأصبح محكوماً علينا بنمط جديد من الحياة. وتماشت المرحلة الثالثة من تطور المذهب المذكور مع خطط تحويل عصبة الأمم إلى أداة للهيمنة العالمية، ومع الهزيمة الأولى لأوروبا من قبل الولايات المتحدة تلك الهزيمة التي تمثلت في إدماج مذهب مونرو في ميثاق عصبة الأمم بناء على طلب الرئيس ولسون وكانت هذه المرحلة الثالثة بداية الاختراق الأمريكي في أوروبا وآسيا. وحسب كلمات كارل سميث فان مذهب مونرو في هذه المرحلة انتقل من أرض القارة الأمريكية وتحول من مبدأ إقليمي للهيمنة إلى مذهب عالمي وأداة لفرض الهيمنة العالمية.

اتخذت الولايات المتحدة تحت لواء هذا المذهب ثلاث محاولات تاريخية لفرض هيمنتها العالمية: الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والثانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والثالثة في الوقت

الراهن بعد انتهاء الحرب الباردة. في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية جرى توسيع المجال الجغرافي لتطبيق المذهب المشار إليه، فقد نظر فرانكلن روزفلت إلى أهمية المنطقة الأوروبية ـ الآسيوية في ضوء نظرية ماكيندر وفي سياق خطط الحكم الأمريكي المقبل للعالم. ومن المعروف أن ماكيندر أكد على أهمية المنطقة الأوروبية الآسيوية (التي تطابقت في الأساس مع أراضي الاتحاد السوفيتي السابق) من أجل الهيمنة العالمية وأطلق عليها وصف المنطقة المحورية للسياسة والتاريخ العالميين وفي هذا لسياق قال: إن من يحكم شرق يسيطر على المنطقة المحورية ومن يحكم هذه المنطقة يسيطر على الجزر العالمية ومن يحكم هذه الجزر يهيمن على العالم غير إن الإمبريالية والنزعة التوسعية الأمريكية اصطدمت آنذاك بمقاومة جيوسياسية من قبل الاتحاد السوفيتي وجاء عام 1991م وتفككت الدولة السوفيتية وسقطت العقبة الأخيرة في طريق فرض مذهب مونرو على العالم كله.

مذهب (القوة البحرية)

في نهاية القرن التاسع عشر- بداية القرن العشرين شهدت الولايات المتحدة صياغة إيديولوجيات تعلّل نزعة الاستيلاء الاستعماري والتوسع الجغرافي والعدوان بشكل عام. ولعبت تعاليم الأميرال الخاصة بالقوة البحرية دوراً مهماً في هذه العملية. إن هذه التعاليم لم تؤثر فقط على تصورات علماء الجيوسياسة الأنجلوسكسون المقبلين، بل وتحولت إلى ركيزة إيديولوجية للجيوسياسة الأمريكية. وعرض

ماهان السمات الأساسية لمذهبه في كتاب تحت عنوان (تأثير القوة البحرية على التاريخ في الفترة 1660- 1783) الذي صدرت طبعته الأولى في بوسطن عام 1890. حاول ماهان استناداً إلى مواد تاريخية تتعلق بالأساطيل البريطانية والفرنسية تعليل فكرة مفادها إن القوة البحرية أي قدرة الدول الإمبريالية على شن الحروب العدوانية والهجومية في البحر تعد من العوامل المحددة للمصير القومي. وشدد على أن القوة البحرية ضرورية للولايات المتحدة من أجل نشر الحضارة في العالم المحيط بها.

وأعطى ماهان أهمية خاصة في عملية تقوية القوة البحرية لنشاط الحكومة التي اعتبر مهمتها الرئيسة هي النضال من أجل فرض التفوق الاستعماري والتجاري والعسكري البحري للولايات المتحدة على دول العالم الأخرى. وفي الفترة 1890- 1914 روج في العديد من مقالاته برنامجاً محدداً للتوسع السياسي الخارجي وعسكرة الولايات المتحدة. ويمكن حصر هذا البرنامج السياسي - الإستراتيجي في ثلاث نقاط :

1- التوسع الاقتصادي الخارجي للولايات المتحدة: التوسع العالمي للتجارة عبر البحار وتصدير رأس المال والاستيلاء على الأسواق الخارجية.

2- التوسع السياسي الخارجي: سياسة استعمارية نشطة والاستيلاء على المناطق التي لم تقسم بعد. والصراع العسكري من

أجل تقسيم العالم في صالح الولايات المتحدة في حوض المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

3- إجراءات إستراتيجية- عسكرية لتعزيز المستعمرات المستولى عليها ومناطق النفوذ والإعداد المستقبلي من أجل الهيمنة والزعامة العالمية.

وانطلاقاً من الفرضية العنصرية (القدر المحتوم) إي أن قدر الولايات المتحدة المحتوم هو زعامة العالم أكد ماهان أن الشعوب غير الراقية من حيث العرق لا توجد لديها تقاليد اقتصادية وسياسية ولا يحق لها امتلاك الأراضي. واعتبر أن العنصر الأنجلوسكسوني هو الأرقى ومن ثم يكتسب حقاً طبيعياً للاستحواذ على أي منطقة. وعلل نظرية الدول التي يمكن للولايات المتحدة استخدامها كأذرع للضغط ونقاط للارتكاز من اجل تقوية الجيوسياسة الأمريكية في المناطق الجديدة. وطبقت هذه النظرية لأول مرة على الفيليبين التي كان عليها أن تصبح محطة أساسية للقوة البحرية الأمريكية ونقطة ارتكاز في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وقد برّر ماهان العنف في العلاقات الدولية وقال: إن قوة رأس المال المركز هي قوة حقيقية ومادية فعلية مثلها مثل قوة الجيش المنظم. وبالاشتراك مع تيودور روزفلت أعطى تفسيراً جديداً لمذهب مونرو حيث حوله إلى أداة لتبرير تدخل الولايات المتحدة ليس فقط في أمريكا اللاتينية بل وخارج حدود القارة الأمريكية.

يؤكد لافيبير: أن بروكس آدمز وتيودور روزفلت والسيناتور لودج ، كانوا الفرسان الثلاثة في عالم الحرب الأمريكية المتواصلة

نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح الفريد تاير ماهان الفارس الرابع في عام 1897م. لقد كانت الإمبريالية العابرة للقارات الأساس العقائدي لأفكار ماهان، وكان الهدف النهائي لمذهبه الجيوسياسي يكمن في تأسيس إمبراطورية أمريكية عالمية. علاوة على ذلك فإن ماهان بصفته المستشار السياسي الرئيس للإدارة الأمريكية قد أثر بقوة في صياغة مفهوم الأبواب المفتوحة الذي تبلور في عام 1898م. ووضع ماهان بالاشتراك مع فريدريك جاكسون تيرنر التعليل النظري النهائي لتحول مذهب الأبواب المفتوحة إلى مذهب للتوسع الأمريكي خارج حدود القسم الغربي من الكرة الأرضية. وبالنسبة لتيرنر يعد المذهب المذكور عملية لتحريك حدود الولايات المتحدة إلى آسيا وقبل كل شيء إلى الصين والجانب الآخر من المحيط الأطلسي. إن الرسالة التاريخية للقوة البحرية للولايات المتحدة يجب أن تكون أداة القدر المحتوم لتوسع الدولة[5].

ويمكن القول إن القوة البحرية والأسطول بالنسبة لماهان يؤديان الدور نفسه الذي يلعبه الناتو اليوم بالنسبة لعلماء الجيوسياسة الأمريكيين المعاصرين وقد أعلن تأييده التام للمشروع الجيوسياسي لبروكس أدمز بصدد الاستيلاء على المنطقة الأوروبية الآسيوية وتأسيس إمبراطورية أمريكية عالمية. بدأ ماهان في وضع الأحكام والشروط الجيوسياسية للتوسع الأمريكي في المنطقة المشار إليها. فقد

---

[5] Walter LaFeber, «The New Empire. An Interpretation of American Expansion 1860-1898» (Cornell University Press, Ithaca, 1963), p. 88.

أعدّ الإستراتيجية الجيوسياسية للاستيلاء على الصين واعتبر تقسيمها من الأمور الضرورية. ومثله مثل غيره من التوسعيين الأمريكان نهاية القرن التاسع عشر اتفق ماهان بالكامل مع نظرية الداروينية الاجتماعية، فقد كانت الولايات المتحدة بالنسبة له مثل الكائن البيولوجي الذي يتمثل قدره المحتوم في النمو وزيادة قوته عن طريق التوسع.

إن مذهب الهيمنة الأمريكية كانت بمثابة التعليل والعطاء الإيديولوجي للنزعة التوسعية للولايات المتحدة. وكان لهذا التعليل جوانب عدة منها اللاهوتي والحقوقي الدولي والاقتصادي فمثل مذهب القدر المحتوم الذي طابق التوسعية الأمريكية مع الإرادة الإلهية: العنصر اللاهوتي، ولعب مذهب مونرو دور العنصر السياسي - الحقوقي، أما مذهب الأبواب المفتوحة فكان الأساس الاقتصادي لعقيدة وممارسة النزعة التوسعية. ويقول وليم وليامز: إن سياسة الأبواب المفتوحة كانت موجهة نحو خلق الشروط والظروف التي في ظلها تكون الولايات المتحدة عن طريق استخدام تفوقها في مجال القوة قادرة على بسط النظام الأمريكي في العالم غير مثقلة نفسها بعبء وعدم فعالية الاستعمار التقليدي.. لقد تشكلت الإمبراطورية الأمريكية على أساس إستراتيجية وتكتيك الأبواب المفتوحة. فقد حدد هذا المذهب العالم كسوق عالمية يجب أن تكون أبوابها مفتوحة وتظل مفتوحة على الدوام أمام الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك منحت الولايات المتحدة نفسها حق التدخل كضمانة لاستمرار

فتح الأبواب، وكضمانة بأن هذه الأبواب ستظل مفتوحة دائماً. ونظر الرئيس روزفلت إلى مذهب الأبواب المفتوحة بنفس درجة نظرته لمذهب مونرو. ويضيف وليامز قائلاً: إن تاريخ الإمبراطورية الأمريكية بعد انتهاء الحربين العالميتين وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هو عبارة عن عملية عولمة لهذه الإمبراطورية بمساعدة إستراتيجية الأبواب المفتوحة المؤدية إلى تعاظم الاستيلاء على الأسواق العالمية وفرض الهيمنة والزعامة السياسية للولايات المتحدة. واعتمدت هذه الإستراتيجية ولا تزال تعتمد حتى وقتنا الحاضر على أعمدة ثلاثة:

1- تأسيس إمبراطورية وإدارتها.

2- تأسيس مؤسسات الزعامة والهيمنة التي تحافظ على هذه الإمبراطورية وتمنحها الشرعية.

3- الردع الفعال لجميع الدول التي قد يمكن لها أن تتحدى السلطة الإمبراطورية الأمريكية.

يروج منظرو الإمبريالية الأمريكية المعاصرة مثلهم في ذلك مثل المنظرين السياسيين الألمان الفاشيين لفكرة الحدود المتحركة لفريدريك جاكسون تيرنر. فعلى سبيل المثال يحدد عالم السياسة الأمريكي ويلس حدود الولايات المتحدة بالكلمات التالية: هذه الحدود موجودة في كل مكان وفي أي مكان يمكن الوصول إليه.. أمريكا في كل مكان، أمريكا تصارع على مجمل الكرة الأرضية. في هذا السياق نظرت الولايات المتحدة لمعاهدة يالطا التي حددت مناطق النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق كعقبة أمام فرض

هيمنتها العالمية والكونية ففي مذكراته أشار السيناتور فاندربيرج الصديق القريب من الرئيس فرانكلن روزفلت إلى أن الرئيس الأمريكي روزفلت صرح له أن مهمتنا الرئيسة في المستقبل تكمن في إلغاء معاهدة يالطا. ولأجل ذلك كان من الضروري تحويل منظمة الأمم المتحدة إلى أداة للسياسة الخارجية الأمريكية.

في أعماله عن الأهمّية الجيوسياسية للحدود يؤكد الجنرال هاوس هوفر ان كتاب فريدريك تيرنر "أهمية الحدود الأمريكية في التاريخ الأمريكي" الذي كتب في الوقت نفسه تقريباً، الذي كتبت فيه أعمال بروكس أدمز والأميرال ماهان. فقد أعد هؤلاء المنظرون السياسيون الأساس الفكري للموقع الراهن للولايات المتحدة كقوة عالمية كما أنهم ربّوا رجال السياسة الأمريكان البارزين الذين وضعوا الولايات المتحدة على طريق فرض هيمنتها وزعامتها في العالم. ويقول وليامز: إن النظريات الجيوسياسية القديمة لفريدريك ترنير وماهان وبروكس أدمز في نهاية القرن التاسع عشر، ولدت مرة أخرى في مغلفات جديدة تتكيف مع الظروف التاريخية المعاصرة. وليس من قبيل المصادفة أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991م قامت الولايات المتحدة باستخدام يوغوسلافيا كميدان تجارب لفرض نظامها العالمي الجديد ومذهب الحدود المتحركة الذي لا يعترف بأية معاهدات دولية. ومن حيث الجوهر يمكن القول إن تقسيم يوغوسلافيا واحتلال أفغانستان والعراق يمثل تجسيداً واضحاً لسياسة "الحدود المتحركة" في السياسة الخارجية الأمريكية[6].

---

[6] Ibid.

احتل في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية وفي أثناء هذه الحرب عالم السياسة نيقولاس سبيكمان موقع الإيديولوجي الرئيس للطغمة العسكرية في الولايات المتحدة، نفس المكانة التي احتلها الأميرال ماهان في السابق. وقد عرض سبيكمان المبادئ الأساسية للجيوسياسة الأمريكية في كتابيه: "الإستراتيجية الأمريكية في السياسات العالمية" عام 1942م "America's Strategy in World Politics"، و"جغرافية السلام" عام 1944م «Geography of Peace»، حيث تتطابق أفكاره الأساسية مع تطور الأفكار الرئيسة التي تشكلت في بداية التوسع الأمريكي الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر وهي: الحتمية الجغرافية ونظرية الداروينية الاجتماعية للصراع الأبدي للجميع ضد الجميع في العلاقات الدولية، وعبادة القوة، والقناعة بان الأقوى يحق له دائماً إخضاع الأضعف.

وفي سعيه لتعليل العدوانية الأمريكية يقول سبيكمان إن شكل الأرض نفسه يلغي الأخلاق ويعطي المبرر لتدمير الضعفاء من قبل من لديه القوة. وفي كتابه "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية" الذي ترك تأثيراً كبيراً على الرئيسن فرانكلن روزفلت وترومان يقول: إن كل أشكال العنف بما فيها الحروب المدمرة مباحة في المجتمع الدولي. وهذا يعني أن الصراع على القوة والذي يماثل الصراع من أجل البقاء وتحسين موقع القوة هو الهدف الرئيس للسياسة الداخلية والخارجية للدول. وبالقوة فقط يمكن بلوغ أهداف السياسة الخارجية. القوة تعني القدرة على البقاء والقدرة على فرض إرادتك على

الآخرين وإملاء الشروط على من لا يملك القوة، وإمكانية الحصول على تنازلات ممن لديه قوة أقل: وانطلاقاً من النظريات المبكرة للقدر المحتوم للولايات المتحدة التي نظرت إلى التوسع الأمريكي كإرادة إلهية لا يمكن إلاّ الإذعان لها، أكد سبيكمان على أن سياسة القوة أي سياسة العدوان الأمريكية تمثل ضرورة طبيعية مستقلة عن إرادة البشر.

وطرح سبيكمان مفهوم اضمحلال وتلاشي السيادة الوطنية. فقد اقترح أن لا يأخذ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ تحديد المصير الوطني، بل على العكس رأى ضرورة توحيد دول العالم في بضع تكتلات كبيرة. وأعلن أن الدول الصغيرة والتي ضم إليها فرنسا وإيطاليا، أصبحت أقل قدرة على الحياة مقارنة بالسابق، وطالب بتصفيتها. اتفق مع هذه المعتقدات الرئيس فرانكلن روزفلت الذي اعتبر أنه لا يوجد لدى فرنسا أي مستقبل سياسي. لقد تركت أفكار سبيكمان أثراً كبيراً على فرانكلن روزفلت مثلما تركت أفكار الأميرال ماهان تأثيرها على الرئيس تيودور روزفلت في السابق.

في عام 1900م وفي كتاب تحت عنوان (الزعامة الاقتصادية لأمريكا) روج المؤرخ بروكس أدمز للعنصرية الأمريكية بدعوته لتحويل المحيط الهادي إلى بحر أميركي داخلي. وقامت مجموعة من المؤرخين تحت إشرافه بالتنظير لمبدأ استثنائية النظام السياسي الأمريكي ومبدأ الاختيار الإلهي لهذا النظام، وأعلنوا حق ومسؤولية

الولايات المتحدة في فرض نظامها السياسي في أنحاء العالم. وإيماناً بفكرة الشعب المختار وسلطته الحتمية على العالم شرعت هذه المجموعة من المؤرخين في إعداد الشروط الإيديولوجية للنزعة التوسعية الأمريكية العالمية المقبلة. ففي محاضرته القدر المحتوم للعرق الأنجلوسكسوني عبر المؤرخ جون فيسكي عن ثقته في اقتراب ذلك اليوم الذي سوف ينتشر فيه النظام الأمريكي من القطب إلى القطب وفي كلا القسمين من الكرة الأرضية وتفرض فيه هيمنة وزعامة الولايات المتحدة. وفي كتاب "علم السياسة والقانون الدستوري المقارن" الصادر عام 1890م أشار جون باردجيس إلى أن التنظيم السياسي للدول يحدده الطابع العرقي للسكان وأن الأنجلوسكسون هم العرق السياسي الأرقى ولذلك رأى أن أمام الولايات المتحدة رسالة تكمن في نشر نظامها في كل أنحاء العالم. ورأى هودزون مكسيم أن التوسع هو قانون الطبيعة ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحياة إذا لم تخضع لهذا القانون. وقال إن قوانين الطبيعة التي كشف عنها دارون تجعل النزعة التوسعية الامبريالية المصدر البيولوجي للولايات المتحدة. وان الدولة مثلها مثل الكائن البيولوجي ففي صراعه من أجل البقاء إما أن ينتصر وإما أن يموت هذا الكائن. ونتيجة للتفوق العرقي فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيكتب لها النصر.

على نفس المنوال أكد جيمس سترونج أن إرادة الله تكمن في أمركة العالم وفي كتابه "بلدنا مستقبلها المحتمل" الصادر في عام 1885م أشار سترونج إلى أن العالم دخل في مرحلة جديدة

من التطور التاريخي- مرحلة الصراع العرقي العدائي- وأن العرق الأنجلوسكسوني الذي يمتلك طاقة فريدة من أجل بسط مؤسساته السياسية يتحرك في كل مكان من الأرض وسوف يتقدم إلى المكسيك ووسط وجنوب أمريكا وإلى الجزر في المحيط وبعد ذلك إلى إفريقيا وهلمَّ جراً.

إن الجيوسياسة الأمريكية في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استندت في تطلعها لفرض الهيمنة الأمريكية العالمية إلى الخصائص الأسطورية والخرافية وإلى ما يسمى بالرسالة الحضارية للأنجلوسكسون عامة وللأمريكان بخاصة. وفي محاولة لتعليل وإثبات التفوق المزعوم على الشعوب الأخرى استند الباحثون الأمريكيون إلى الظروف الطبيعية الفريدة والمحيط الجغرافي للولايات المتحدة والتي في رأيهم تعد ملائمة لتحويل الأمريكان إلى شعب الله المختار. ويعتبر كتاب عالم الاجتماع والجغرافي الأمريكي المعروف صموئيل هايتنغتون "القوى الرئيسة المحركة للحضارة" الذي صدر بعد الحرب العالمية الثانية من الأمثلة الساطعة على تشابك وامتزاج العنصرية بالجيوسياسية. ففي هذا الكتاب قام هاينتنغتون بمهمة تعليل وإثبات الرسالة الحضارية للانجلوسكسون عامة وللأمريكان بخاصة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على الجغرافية الطبيعية والنظريات الداروينية الاجتماعية المختلفة. لقد أكد هايتنغتون في العديد من أعماله على أن الأمريكان هم العرق البشري الأرقى بيولوجيا. وبصفاقة مذهلة برّر واحدة من أكثر صفحات تاريخ

الولايات المتحدة سواداً - إبادة الهنود الحمر - بطرح أفكار عن الإزاحة الطبيعية للهنود الحمر العنصر البشري غير الراقي من قبل الأنجلوسكسون الحيويين.

إن نظرية القرن الأمريكي المماثلة لمفاهيم الرايخ الثالث لهتلر استندت أيضاً إلى هذه النظريات العنصرية، ومثلها مثل الشمولية الأمريكية التي تطابق المصالح القومية للولايات المتحدة مع مصالح كل البشرية، تستند نظرية القرن الأمريكي إلى أن أمريكا هي الأمة الوحيدة الأرقى المدعوة للتحكم بمصير كل العالم. وفي هذا السياق بدأت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية صراعاً إيديولوجيا عنيفاً ضد مبدأ سيادة الدول والثقافات القومية ووجد هذا تعبيره في الدعاية والترويج لنمط الحياة الأمريكية الذي يجب عليه تغيير قيم الثقافات القومية التي لا تتفق ومتطلبات عالم ما بعد الحرب أي متطلبات القرن الأمريكي كما يدعي المنظرون في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا نستنتج أن ما أقدمت عليه إدارة بوش وتقدم عليه إدارة أوباما من تدخلات سافرة ووقحة في شؤون دولنا ودول العالم، ما هو إلا استمرارية للنهج العدواني والتوسعي الذي بدأته الولايات المتحدة منذ ما يزيد على مئة عام. وأن أي تبدل في الإدارة الأمريكية لن يغير في الأمر شيئاً.

لماذا كان "الربيع عربياً"

أثار ما حصل ويحصل في الدول العربية من انقلابات وانتفاضات وأزمات جدلاً واسعاً، حول التناسب ما بين العوامل الداخلية والخارجية، التي أدّت إلى قيامها. فالبحث عن السبب الرئيس بالتأكيد، يجب أن يكون داخل الدولة ذاتها، وليس في أيّ مكان آخر، حيث كان من غير الممكن لأيّ عدوّ مهما كان شريراً، أن يمنع الثورة الاشتراكية في روسيا من الانتصار عام 1917، أو يعيق انحلال الاتحاد السوفيتي عام 1991، لو أنّ الشعب كان بإمكانه الاستمرار في العيش كما في السابق، أو أنّ الدولة كان باستطاعتها الاستمرار بإدارة الحكم كما في الماضي، ليس بالإمكان التهرّب من هذه المقولة الكلاسيكية، كما لا يمكن التهرّب من الاعتراف بالحقيقة الواضحة، أنّه قد تراكمت وعلى مدى عقود طويلة كمية من الأخطاء والمشاكل في معظم دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، يمكن تشبيهها ببرميل البارود، الذي يسهل على أيّ كان من الخارج أن يشعل النار فيه، حتى يحصل الانفجار. لكن ذلك كان يمكن فعله قبل سنوات، ويمكن فعله بعد سنوات.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا قرّرت الولايات المتحدة استهداف بعض الدول العربية فقط، الآن وفي هذا الوقت بالذات؟!

إن كل وسائل الإعلام العالمية، بما فيها المستعربة، وعدداً من وسائل الإعلام العربية، ومنذ بداية الأحداث قد غرست في وعي

مشاهديها وقرّائها مقولة عن عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فيها، والأنكى من ذلك، فقد قدمت وسائل الإعلام هذه أمريكا على أنّها الضحيّة والخاسر الرئيس فيها. وإذا ما صدّقنا هذه المقولة، علينا التحسّر ليس على عشرات الآلاف من الليبيين الذين قتلوا، جرّاء قصف طائرات الناتو، ولا على الفوضى التي حلّت بليبيا، ولا على عشرات الآلاف من الشهداء المدنيين ورجال الجيش والأمن في سورية، الذين قتلوا ويقتلون على أيدي عصابات إجرامية منظمة مدعومة وتوجه من قبل أجهزة استخبارات غربية وصهيونية ومتصهينة، ولا على الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية للبلد، بل على المساكين الأمريكان، ورئيسهم المثالي، الذين أجبروا فجأة على الدخول في معمعة هذه الأحداث، وقد خسروا أنظمة حليفة لهم.

لمن لا يرى من الغربال..

لقد كان الانحلال السريع للاتحاد السوفيتي بالفعل كارثة جيوسياسية ضخمة أصابت العالم أجمع. وتطلّب ذلك من الولايات المتحدة وقتاً طويلاً، كي تتأقلم مع الواقع الجديد، وتدرك ما حصل. لذلك كانت تسير في التسعينيات من القرن الماضي بحذر شديد، خطوة وراء خطوة، للتأكد من حدود الممكن بالنسبة لها. وسرعان ما تبيّن أنّه لا توجد حدود غير ممكنة، تعيق تحرّكها عدا عمّا يسمّى بالشرعية الدولية. أوتي ببوش الابن إلى السلطة، وكان عليه صياغة السيطرة العالمية الأمريكية، وإيجاد العدوّ الوهمي البديل عن الاتحاد السوفيتي. لذلك كانت التفجيرات في نيويورك وواشنطن، التي أزاحت

القواعد الشرعية والقانونية والأخلاقية الدولية من طريق الولايات المتحدة، لتأمين هذه السيطرة، تحت ذريعة الدفاع عن النفس والحرب على "الإرهاب".

ومع ذلك وحتّى في ظروف غياب العدوّ المتكافئ بالمعنى العسكري، لم تتمكن الولايات المتحدة من إركاع الجميع، وتحويل القوّة العسكرية والاقتصادية، التي ليس لها مثيل في التاريخ البشري، إلى سلطة سياسية دون حدود. فقد ولّدت سياسة أمريكا الجديدة، وفي كل القارات تقريباً، وفي معظم دول العالم، مزاج معادي كبير للسياسة الأمريكية، وحتى في الدول الحليفة لها. لم يتقبل العالم الإملاءات الأمريكية، وانطلقت مواجهات غير سارّة على مبدأ: "الكل ضد أمريكا، وأمريكا ضد الجميع". وتبيّن أنّ موارد الولايات المتحدة، غير كافية للاستمرار في مواجهات كهذه.

وما يميّز سياسة الولايات المتحدة دائماً، هو التناسق الهارموني في العناد والتتابع، في الأهداف والصلابة في طرق الوصول إلى هذه الأهداف. وما يساعدها في ذلك هو الأخطبوط الإعلامي الضخم الذي تمتلكه، ونظام الحزبين. لم يستطع فشل سياسة بوش إلاّ أن يولّد المحاولة في الولايات المتحدة لإيجاد طرق أخرى، وإستراتيجية أخرى للوصول إلى الهدف، الذي سارت وتسير عليه أمريكا منذ عشرات العقود.

لذلك ظهرت أمريكا الجديدة، متجليّة برئيس أسود، حائز على جائزة نوبل للسلام، تخلّى "طوعياً" عن دور الديكتاتور، وأخذ

على نفسه "رسالة" صعبة، بأن يكون قائداً للإنسانية على طريق "عصر جديد من التعاون المتبادل".

ووضعت الدولة الأعظم في العالم قوّتها في خدمة "المنفعة العامّة"، أمّا الدول الأخرى، والتي "أدركت" مسؤوليتها، توحدت حول الزعيم، وساهمت بقسط كبير في "حل" المشاكل الإنسانية الكونية العامّة. بدت كأنّ هذه العقيدة، عقيدة إستراتيجية برّاقة، تستجيب لوقائع القرن الجديد، لكنّها أخذت بالتصدع بسرعة كبيرة.

توضّح بسرعة أنّ الدولة التي تستهلك ضعف ما تنتج، يختلف تصوّرها عن "المنفعة العامّة"، كثيراً عن غيرها من الدول والشعوب الأخرى.

وتبيّن أن شراء القيادات السياسية في دول أخرى، على مبدأ- أن الولايات المتحدة تغمض عينيها عن "الخاصيّة الوطنية للديمقراطية"، مقابل أن تكون دولها تابعة لأمريكا، لا أفق لها.

الأزمة الاقتصادية وإحياء مشروع "الشرق الأوسط الكبير"

أدّت الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالغرب عموماً وبالولايات المتحدة بشكل خاص، والتي كانت الحرب على ما يسمّى الإرهاب إحدى أسبابها، لأن تغيّر الولايات المتحدة في تكتيك تنفيذ مخططاتها، والبحث عن مخرج لأزمتها المالية والاقتصادية بشكل خاص، وأزمة المنظومة الرأسمالية بشكل عام. وهذا ما يتطلّب الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة قبل فوات الأوان، وبخاصّة أن روسيا بدأت بالعودة وبقوّة إلى الساحة السياسية الدولية، بعد الهزائم التي

لحقت بالولايات المتحدة في أفغانستان والعراق ولبنان، تحت ضربات المقاومة الوطنية والإسلامية، واقتربت الصين من أن تصبح الدولة الأقوى اقتصادياً في العالم.

إنّ أزمة النظام العالمي تدفع دائماً، إلى الإسراع في حلّ مسألة إعادة بناء العالم. وبالنسبة إلى الحضارة الغربية ذات الاقتصاد المعتمد على القروض والفوائد الكبيرة التي تحمّل على هذه القروض، حان الوقت، "لتصفير" التزامات الديون وتجديد المنظومة الرأسمالية (يترافق دائماً مع تجديد المنظومة الرأسمالية حروباً دموية، وضحايا جماعية)، أو سيظهر مشروع بديل لتطور البشرية (المشروع الروسي، أو الإسلامي، أو الصيني)، وهذا سيؤدي حتماً إلى هزيمة جيوسياسية للعالم الغربي.

فمنذ التسعينيات، وعندما كانت الولايات المتحدة في أوج عظمتها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كتبت في العالم الغربي أعمال تحليلية لإعداد إستراتيجية جديدة. وطُرحت في الولايات المتحدة برامج، أجرت من خلالها المعاهد والمؤسسات المختلفة بحوثاً ودراسات لطريق تطور عالم ما بعد الحرب. كان من بين هذه الدراسات التي صدرت، بشكل خاص، كتاب "الجغرافيا الإستراتيجية والشرق الأوسط المتغيّر" لجيفري كيمب وروبيرت غاركاوي. طرح فيه المؤلفان وجهة نظرهما حول مستقبل المنطقة الكبيرة – شمال إفريقيا، والشرقين الأوسط والأدنى. أخبر المؤلفان عن الانبعاث القادم للإسلام السياسي في المنطقة، الذي يطمح إلى الدور القيادي في العالم في عصر

المواجهة بين الشمال والجنوب. ثم أعلن الرئيس جورج بوش الابن ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد نظرية " الشرق الأوسط الكبير". وأصبحت ما تسمّى خريطة العقيد بيتيرس المشهورة، إحدى تفاصيل هذا المخطط .

قرّر أصحاب القرار في العالم الغربي إعادة تشكيل "الشرق الأوسط الكبير". وطرحت "مراكز العقول" الغربية عملياً تكرار إستراتيجية الحربين العالميتين الأولى والثانية. اختُرع من أجل ذلك "عدوّ مشترك"، "مصدر الشرّ"، الذي سيجلب للبشرية جملة من المساوئ. ثم تأتي "قوى الخير" وتنتصر عليه. إلاّ أنّ كلفة ذلك ستكون باهظة، سيتهدّم الكثير من الدول، ويفلس (دمار البنية التحتية، ستكون مهمة جداً بالنسبة للغرب- ستحتاج هذه البنية لإعادة إعمار، وهذا يعني عقود بمليارات الدولارات)، وسيموت الملايين، وعشرات الملايين من البشر. دور ألمانيا النازية، الذي سيضرب بالسيف والنار الجيران البعيدين والقريبين، وسيدمّرهم ويدمّر نفسه، يجب أن يلعبه العالم الإسلامي. ميّزة هذه الإستراتيجية – أنّه لن تكون هناك دولة محددة تنفّذ هذا الدور، بل سيكون العدوّ جماعياً.

هذا ما سيسمح للغرب بحلّ عددّ من المسائل الأكثر أهميّة:

- الخروج من أزمة المنظومة بأقل الخسائر، وحل مشكلة الديون والأعباء الاقتصادية (سيحتاج الأمر لكميّة هائلة من الأسلحة، والذخيرة، وستعمل المنشآت الصناعية بكامل طاقتها.

- إحداث صدام بين المنافسين الرئيسين وإضعافهم قدر الإمكان: العالم الإسلامي مع الصين، والهند، وروسيا وأوروبا الغربية

(أوروبا الغربية يجب أن تكون تابعة للأنغلو ساكسون، وليس مركز قوّة مستقلاً).

- حل مسألة الإسلام، سيحرّف القرآن بشكل جذريّ و سينتقل إلى قائمة المراجع المحظورة، مثله مثل كتاب "كفاحي" لأدولف هتلر. والإسلام سيلقى مصير الاشتراكية – الديمقراطية النازيّة.

- الخروج من الحرب العالمية منتصراً، وعدم السماح بتكرار الأخطاء الماضية، مثل تأسيس دولة عظمى - الاتحاد السوفيتي، أثناء الحرب العالمية الثانية.

- القضاء على الكتلة السكانية "الزائدة". من المعروف أن أفكار "الفائض" السكاني في العالم، منتشرة في الغرب منذ عقود.

- الانتقال إلى نمط تكنولوجي جديد، سيسمح بتقسيم العالم إلى سادة يعمّرون طويلاً، يمتلكون "تكنولوجيات إلهية" وعبيد يقومون على خدمة هؤلاء السادة.

- الوصول إلى الإرث التاريخي للبشرية، وإلى المخطوطات النادرة. لقد اختفى جزء من المواد التي لا تقدّر بثمن (ويختفي) في الاجتماعات الخاصّة، والجزء الآخر تلف ويتلف أثناء الحروب. لا يريد أصحاب القرار في الغرب، أن يتمكّن العالم من الوصول إلى البيانات التي يمكن أن تغيّر بشكل كامل التاريخ البشري المتعارف عليه. وهذا ما أصبح معروفاً من الأخبار التي تتوارد من كل الدول، التي طالتها "الفوضى الخلاّقة" (مصر، وليبيا، ومالي، وتونس، وسورية، والعراق، وأفغانستان).

اختيار العالم العربي (الإسلامي) ككبش فداء، ليس مصادفة لأنّه: أولاً- عندما خرجت الدول الاستعمارية من الدول العربية، رسمت الحدود بالشكل الذي نعرفه، كي تؤسّس الشروط الأولية للحروب المستقبلية. ثانياً- يمتلك الغرب في هذه المنطقة شبكة كبيرة من العملاء، وزبائن على شكل أنظمة الممالك والمشيخات العربية. ثالثاً- يمتلك الإسلام مقوّمات لمواجهة "القيم الغربية"، وإعاقة إقامة النظام العالمي الجديد. لذلك يجب تجريد العالم الإسلامي من الجزء الأكثر حيوية من سكانه في هذه الحرب العالمية. رابعاً- المسلمون يشكلون تجمعات كبيرة عملياً في كل مراكز القوة، والدول – الحضارات، والذين يجب القضاء عليهم أو إضعافهم لأقصى درجة – في الهند، والصين، وروسيا وأوراسيا. بحيث يصبحون "طابوراً خامساً"، يمكن استخدامه لضرب منافسي الأنغلوساكسون.

تمّ تخطيط وتنفيذ أحداث 11 أيلول عام 2001، كي تصبح مبرّراً للمباشرة بتنفيذ هذا المخطط. وكانت هذه الأحداث بمثابة شرارة انطلاق البرنامج. وأصبحت أفغانستان والعراق، أولى دول "الفوضى الخلاّقة". أعدّوا في العراق خططاً تكتيكية للمواجهة بين مجموعات دينية وعرقية، وأسّسوا بؤراً لحروب التمرّد، والفوضى الدائمة، وتقسيم الدولة إلى أجزاء. وتمّ في الوقت نفسه إطلاق عمليات التفكك في الدول المجاورة. استخدمت من أجل ذلك الخريطة الكردية. وأصبحت كردستان العراق عملياً دولة مستقلّة. وأصبح النازحون العراقيون وقوداً لنقل مناطق الفوضى إلى الدول المجاورة،

وبخاصّة إلى سورية. وتم في أفغانستان فتح قناة تمويل مستديمة — تجارة المخدرات. عدا عن ذلك فإن الغرب تمكّن من إيجاد قاعدة من أجل الضغط على إيران، ودول آسيا الوسطى، وروسيا، والصين، والهند.

تتضمّن المرحلة الأولى من إستراتيجية " الشرق الأوسط الكبير، رسم حدود جديدة للدول (لقد تم تقسيم السودان إلى دولتين، وحصل عملياً تقسيم للعراق إلى ثلاثة أقسام، وليبيا إلى مناطق قبلية، إضافة إلى إقامة شبه دولة للطوارق في مالي).

بداية تنفيذ مخطط "الربيع العربي"

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، بأن المشاكل المتراكمة في دول العالم الثالث، وبخاصّة في الدول الغربية، ستؤدي حتماً إلى ثورات، وسقوط الحكام الموالين لها، وقررت ترأس الحركة الشعبية، وتوجيهها في الاتجاه "الصحيح"، بدل أن تضيّع قواها سدى، لإنقاذ الأنظمة التي استهلكت نفسها. وهذه الإستراتيجية لن تجلب أيّة مغامرة جديّة للهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهي استمرار لسياسة "الثورات الملوّنة"، الموجّهة إلى تشكيل حكومات "وطنية" أكثر استقرارا، وأكثر انصياعاً، تكون بمثابة لبنات قوية لإمبراطورية الولايات المتحدة، تضمن لهم السيطرة على أنابيب النفط والغاز وضخّها في الاتجاهات "الصحيحة"[7]، وتؤثر على مصالح روسيا

[7] http://krupnov.livejournal.com/184512.html

والصين في هذه الدول، وتمكنها من تنفيذ المشاريع التي فشلت إدارة بوش الابن في فرضها عن طريق القوة العسكرية.

الحسابات هنا واضحة: إنّ أمريكا التي تمتلك التفوق المطلق على الدول الأخرى كلّها، في المجالات العسكرية والاقتصادية والإعلامية، ولديها إمكانية القيام بالخطوة الأولى، ورسم قواعد اللعبة، ستكون المستفيد الأكبر من هذه الأزمات.

"ثورات ملوّنة" من طراز جديد

كان قد تحدّث بحماسة بتاريخ 24 كانون الثاني 2008 مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية حينها للدبلوماسية الشعبية والعلاقات العامة جيمس غلاسمان، وجاريد كوهين من قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية خلال مؤتمر صحفي للصحافيين الأمريكان والأجانب، عن مبادرة لتأسيس تحالف كوني للحركات الشبابية.

الحديث يدور هنا، عن المشاركة المباشرة لوزارة الخارجية في تمويل المساندة التنظيمية والتقنية، وتعليم وتنسيق الحركات الشبابية المعارضة على المستوى العالمي، وبخاصة في الدول العربية، وأمريكا اللاتينية، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وأصبح شركاء وزارة الخارجية في تأسيس تحالف كوني للحركات الشبابية المعارضة هم الفيسبوك، وغوغول، ويوتيوب، و م.ت. ف. ...إلخ.[8]

---

[8] www.fondsk.ru/news/2011/02/14/

لقد دعمت هيلاري كلينتون بقوة فكرة تأسيس الحلف عام 2009، ومؤسسيه المساعد السابق لكونداليزا رايس وهيلاري كلينتون، جاريد كوهين، المدير الأعلى الحالي لغوغول، والذي يعمل في مجلس للعلاقات الدولية، وجيسون ليبمان مؤسس شركة هاوكاست المتخصصة في منتجات الفيديو والكتب التعليمية "للثوار" الشباب، و رومان تساندير، المحلل البنكي السابق، الذي أعاد تأهيله إلى إنتاج منتج إعلامي للشبيبة المعارضة. وقد تحدث كذلك جاريد كوهين وجيمس غلاسمان في المؤتمر الصحفي المذكور عن علاقتهما القديمة بالمنظمة المصرية الشبابية المعارضة مصر "6 أبريل"، وعن خطط "الاحتجاجات السلمية"، بإخراج آلاف المحتجين إلى الشوارع.

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في الأسبوع الأول من شهر شباط عام 2011، عندما بدأت الأحداث في تونس ومصر، عن اجتماع غير مسبوق لسفراء وقناصل وممثلي البعثات الدبلوماسية في واشنطن يزيد عددهم عن 260 شخص، يعملون في 180 دولة في العالم.

لقد تم جمع الدبلوماسيين الأمريكيين في واشنطن، من أجل تقديم توضيح رسمي للعقيدة الإستراتيجية الجديدة للدبلوماسية الأمريكية (Quadrennial Diplomacy and Development Review - QDDR)، المستلهمة من وثيقة مشابهة للبنتاغون، وإعلان عقيدة " الزعامة من خلال السلطة المدنية".

حاضر قائد القوات الموحدة الأمريكية الأدميرال مايك مولين أمام الدبلوماسيين، وقد قرأ محاضرة حول العمليات العسكرية –

المدنية في القرن الحادي والعشرين قال فيها: إنّ بناء النماذج الدبلوماسية حسب مواصفات العسكريين لم تعد تدهش أحداً، لكن المقولة الجديدة المعلن عنها في هذه العقيدة الجديدة هي "الزعامة الأمريكية من خلال السلطة المدنية"، وهي تربط التصوّر عن السلطة المدنية "الصحيحة" مع ضمان التصور الموحّد "للمدخل الحكومي العام" إلى السياسة الدولية. احتل المكان الأول في الدبلوماسية "الاقتصاد ذو القبضات القوية"، والذي يجب أن يمارس في الواقع سياسة عدوانية تخدم أهداف الألفية" و "الإدارة الكونية".

المداخلات التالية من حيث الأهمية كانت كلمة سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس، وكلمة المدير الجديد لوكالة الولايات المتحدة حول التطور الدولي راجيف شاه. كانت الفكرة الأساسية التي طرحها شاه: أن تكون وزارة الخارجية الأمريكية الواجهة، التي تضمن للشركات العابرة للقارات مكاناً تحت الشمس في المجالات الأولوية المختارة للاقتصاد الكوني- "الأمن الغذائي"، ومكافحة الإيدز، والمتغيرات المناخية، والزعامة في العمليات الإنسانية أثناء الحالات الطارئة.

إنّ الغاية من تعبيد الطريق إلى التجارة الكبرى بمساعدة "مبادرة الصحة الكونية" (Global Health initiative)، أو "تحالف الزعامة الكونية" (Global Leadership Coalition)، الذي يجمع أكثر من " 400 رجل أعمال، وخبراء من خمسين ولاية"، هو "الفهم المناسب" لرجال الأعمال هؤلاء لتصرفات الحكومة الأمريكية.

وسيدفع كلفة طلب الزعامة الكونية بيل غيتس، وأورين بافيت، وتير تيرنير، الذين أعادوا توجيه تجارتهم نحو "الصحة"، و"الغذاء"، ومكافحة التغيرات المناخية، حيث وعدوا بدفع 50% من ثرواتهم للاستثمار في "التطور المستقر" للزعامات الكونية. وانضم منذ فترة – مؤسس أكبر شبكة اجتماعية في العالم "الفيسبوك" مارك تسوكيربيرغ إلى قائمة المليارديرين الأمريكيين هذه، التي وافقت على دفع نصف ثرواتها على الأقل "للأهداف الخيرية" العامة.

تسعى العقيدة الدبلوماسية الجديدة للولايات المتحدة، لفعاليّة أكبر مقارنة مع تقنيات "الدفاع عن حقوق الإنسان" السابقة، في التدخل في الاقتصاد والسياسة العالمية، عن طريق جذب أوسع للاستثمارات الخاصة، واستخدام التكنولوجيات المعلوماتية الأكثر تطوراً، وإعادة صياغة أفكار "الدبلوماسية الشعبية".

الوثيقة تحاول الموازنة بين تدخل الإدارة الأمريكية المباشر في "التغيرات" في العالم الثالث، بهدف تأسيس ظروف مناسبة للاقتصاد الأمريكي، وتحويل المسؤولية عن عمليات زعزعة الاستقرار إلى القطاع المدني، والذي يزعمون أنّه ستنتقل إليه الزعامة في التخطيط للتغييرات الحاصلة.

تخطط الولايات المتحدة، أنه وفي حال نجاح مخططها في المنطقة العربية، ستعيد إحياء مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، ويكون ذلك بمثابة بروفا رئيسية ستنضم إلى "مشروع أوباما"، ومن ثم تنتقل سريعاً إلى الفضاء السوفيتي السابق، وبالتالي وضع حد لتأثير

ونفوذ كل من روسيا والصين في هاتين المنطقتين ذات الأهمية الجيوسياسية القصوى، ليس بالنسبة لروسيا والصين فحسب، وإنما بالنسبة لأي دولة عظمى تطمح لدور عالمي، يمكن أن ينافس الولايات المتحدة على المستوى الكوني.

الحرب في المنطقة.. حاجة "ملحّة" للولايات المتحدة

إنّ أزمة الدين الأمريكي، والأزمة المتصاعدة في المجالات كلها، تفرض على الإدارة الأمريكية البحث عن أساليب غير اقتصادية لإدارة مشكلة الدين، وللخروج من أزمة التذمر الشعبي الكبير التي تعيشها معظم الولايات الأمريكية جراء عملية الإصلاحات في مجال الصحة، والتقليص الحاد لميزانيات البرامج الاجتماعية.

لقد احتل قبيل بداية الأحداث في الدول العربية، حوالي 100 ألف متظاهر مبنى حكومي في عاصمة كاليفورنيا، يحتجون على التقليص الحاد للبرامج الاجتماعية وزيادة تكاليف الدراسة، وزيادة نسبة العاطلين عن العمل ...إلخ. اليوم وحسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، ليس بإمكان كل ثامن شخص في الولايات المتحدة أن يؤمّن السلة الغذائية اللازمة[9]، أمّا في الواقع فإن الصورة أقسى من ذلك. هذا في الوقت الذي توجد فيه حوالي 250 مليون قطعة سلاح فردي مرخصة في أيدي أبناء الشعب الأمريكي.

---

[9] www.Nakanuni.ru

وعندما وافق الكونغرس الأمريكي قبل فترة على رفع سقف الدين، ازداد الدين الأمريكي مباشرة حوالي 10%، والتناقضات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتعمق يوماً بعد يوم.

لا توجد الآن لدى الإدارة الأمريكية أي حل معقول للخروج من أزمة الدين. لذلك فهي اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى لحرب، شرط أن يكون الجميع ضد الجميع، وأن لا تكون حرباً نووية، وأن لا تكون هي مشاركة في هذه الحرب، وإنما وسيطة وموجهة، ومحرضة، تقدم الأسلحة والنصائح.

إذا هي كانت بحاجة لتوسيع الحرب على ليبيا، وجذب مشاركين جدد. الحرب على سورية هي الأوفر حظاً، السبب الموضوعي موجود، بقي إيجاد أطراف تدخل هذه الحرب. طبعاً الأوروبيون الآن غير قادرين على ذلك، والولايات المتحدة ليس لديها الإمكانية المالية، أمّا تركيا المشبعة بالطموحات الإقليمية، وسبق أن احتلت سورية على أربعة قرون، ولديها نقطة ضعف مهمة هي المشكلة الكردية، وأمريكا قادرة بحكم وجودها في العراق وتأثيرها داخل التنظيمات الكردية، على أن تلعب على هذا الوتر وبذكاء، إضافة إلى وتر التأثير "الإيراني" في المنطقة، والذي يعتبر عائقاً أمام الطموحات الإقليمية التركية.

لذلك شهدنا كيف ركّزت السياسة الخارجية الأمريكية على تركيا، معوّلة حينها، أنه قريباً ستتم مناقشة مسألة قبول روسيا في

منظمة التجارة العالمية، وهنا قد ينجح الضغط على روسيا للموافقة على إصدار قرار من مجلس الأمن يدين سورية.

أمريكا تدرك أنّه وفي حال نشبت الحرب، إيران لن تبقى مكتوفة الأيدي، وستشارك بقوة، وهنا سيجد العراق نفسه في غمرة هذه الحرب. موازين القوى متساوية تقريباً، ويمكن أن تلعب القواعد الأمريكية في تركيا وحينها في العراق دور المزود بالأسلحة، والمساعد أحيانا، كي لا تسمح أن يكون مسار الحرب في غير صالحها...إلخ.

لقد نشرت صحيفة "تايمز" مقالاً لجيمس بوون الذي كان يغطي الحرب في البلقان، يقول فيه: "تركيا يمكن أن تدخل حرباً إقليمية تحت شعار" إنقاذ "السنة السوريين.، وستكون الحرب على ليبيا نزهة سلمية مقارنة مع هذه الحرب"[10].

تركيا و"اللعبة المزدوجة"

السبب الذي يكمن خلف "اللعبة المزدوجة"، التي مارستها القيادة التركية، فرضته الجيوسياسة الشرق أوسطية. بالنسبة للقيادة التركية، تركيا بحاجة لسورية ضعيفة، والأفضل أن يسيطر عليها "الإخوان المسلمون". لأن القيادة في سورية، وعلى مدى عقود تمكنت وبفضل موقع سورية الجيوسياسي المفتاحي في المنطقة، من صياغة منظومة من العلاقات الدولية أهلتها أن تكون الدولة الأهم في العالم العربي، بغض النظر عن إمكانياتها الاقتصادية المتواضعة. خروج

[10] Ibid.

سورية من موقع اللاعب السياسي الأقوى في العالم العربي سيحقق لتركيا عدة أهداف دفعة واحدة: أولاً- سيقلل من التأثير الإيراني في العالم العربي، كون سورية هي الحليف الإيراني الأول في المنطقة. ثانياً- سيعطي تركيا مكانة الشريك الأول الضامن لحقوق الفلسطينيين، والذي تتميز فيه سورية حالياً. ثالثاً- إزالة المنافسة السورية في العراق، حيث تعمل تركيا ومنذ زمن على توسيع تأثيرها هناك. رابعاً- سيقوّي تعاون تركيا مع السعودية، وهذا ما يضمن لتركيا فوائد اقتصادية ملموسة. خامساً- سيمهد لتركيا الطريق أمام لعب دور "العثمانيين الجدد"، في العالمين العربي والإسلامي.

مدرسة المخابرات المركزية الأمريكية للإعداد "للثورات الملوّنة"

تمت الإشارة للمرّة الأولى لأوجه التشابه بين الفوضى التي جرت في مصر قبل الإطاحة بالرئيس مبارك، وبين "الانتفاضة الشعبية"، التي أشعلتها الولايات المتحدة في صربيا، من قبل المؤرّخ والمحلّل الجيوسياسي فيبستير تاربلي. إنّ المنظمة الصربية "أوتبور"، وتعني المقاومة، تلقت مساعدة مالية تقدر بعشرات الملايين من الدولارات من "الصندوق القومي لمساندة الديمقراطية" الأمريكي. الأعلام المصوّر عليها قبضة اليد، واللافتات، والقمصان والرسومات الأخرى للحركة الصربية الكاذبة، المدعومة من وزارة الخارجية الأمريكية، كانت تظهر في شوارع بلغراد حتى تمّت الإطاحة بالرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش عام 2000.[11]

بعد أحد عشر عاماً ظهرت قبضة اليد في شوارع القاهرة. هل يمكنك أن تشك بعد ذلك، بأن الأحداث في مصر لم تكن موجّهة من الخارج. أو قد يكون ذلك مجرّد مصادفة، وأن استنتاجات الدكتور فيبستير تاربلي مجرّد توقعات لا أساس لها؟

لكن لو عدنا إلى "ثورة الورود في جورجيا"، عام 2003، و"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا عام 2004، و"ثورة الأرز" في لبنان عام 2005، لوجدنا قبضة اليد نفسها ظهرت في شوارع تيبليسي،

---

[11] www. landdestroyer.blogspot.com/2011/02/cia-coup-college.html

وكييف، وبيروت. هل هي مصادفة أيضاً؟ بالطبع لا، المسألة تكمن أنّه وبعد الحملة "الناجحة" في صربيا، تستمر منظمة "أوتبور" في تلقي الأموال من الغرب، وتغيّر تسميتها إلى "CANVAS" (مركز الإستراتيجيات والنشاطات العملية غير العنفيّة)، وتحوّلت إلى ما يشبه (مدرسة للمخابرات المركزية الأمريكية في الإعداد "للثورات الملوّنة"). وعلى ما يبدو بالنسبة لمصر، أنّه وبعد "اللقاءات الوديّة" التي أجراها زعماء الحركة الشبابية "6 أبريل"، مع ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية في نيويورك عام 2008، توجهوا إلى صربيا، حيث تلقوا نصائح منهجية وخطط CANVAS، ونموذج شعاراته وبدؤوا بتنظيم الاحتجاجات في مصر مموّلة من واشنطن.[12]

توصف الثورات "الملوّنة" بأنها ثورات ما بعد الحداثة.

ماذا يعني ذلك؟

إن ثورات عصر الحداثة- كالثورات البرجوازية، والثورات المعادية للبرجوازية- نضجت وأعلنت أهدافها وعقيدتها، على أساس عقلانية التنوير. حيث كانت لغة وقضية التنوير هي القالب، الذي ارتسمت عليه التصورات عن العلم والمجتمع، وعن القوانين والعدالة، عن السلطة ووسائل إسقاطها. وضمن عقائد الثورات كان هذا النص المركزي، أو ذاك، والذي تمتد جذوره إلى هذه العقيدة أو الديانة العالمية، أو تلك. واستطاعت القوى الثورية أن تتوحّد أو تفترق انطلاقاً من تفسير هذا النص المركزي (على سبيل المثال،"رأس المال" لماركس).

---

[12] Ibid.

لقد هدّم عصر ما بعد الحداثة هذه القوالب والنصوص المركزية الأساسية وخرّبها. واختفت مسألة الحقائق أو الفهم الصحيح للبدهيات والصيغ، واختفت البدهيات نفسها.

وبكل بساطة فإن الثورات "الملوّنة" التي حصلت أمام أعيننا لا يمكن أن تفسّر ضمن المنطق الاعتيادي لحل التناقضات الاجتماعية. لقد كتب علماء السياسة باستغراب: "لم تعط ولا واحدة من الثورات المنتصرة جواباً على سؤال عن الأسباب الموضوعية الجذرية لما حصل، والأهم عن فكرة ومحتوى ثورات هذا العصر الجديد. وما الذي سيكون بعد الثورة؟ لم تصدر أيّة إجابة منطقية حتى الآن على هذا السؤال، لا من السلطات المعزولة، ولا المنتصرة، ولا حتى من جانب منتفضي الشوارع، الذين أعلنوا بوضوح عن أنفسهم، كقوّة سياسية معارضة".

لقد كان القرن العشرون، قرناً مفصلياً في مسألة التحكم بالوعي الاجتماعي. و تشكل علم يدرس هذه المسألة و هو علم النفس الاجتماعي، والذي وضع حجر الأساس له غوستاف ليبون في تعاليمه عن الرعاع. وتطوّر تطبيق عملي متواز هو "تشكّل الرعاع"، أي تحويل أعداد كبيرة من الناس إلى رعاع والتحكم بهم.

وتشكّلت وسائل تكنولوجية جديدة، تسمح بتوجيه دعاية مركّزة لملايين الناس في آن واحد. وتشكلت كذلك مؤسسات، قادرة أن تضع مسرحية سياسية لم تعرف من قبل من حيث اتساع نطاقها، على شكل أفعال جماهيرية ومتفرّجين، وعلى شكل

استفزازات دموية. وظهرت أنواع غريبة من الفنون، تؤثر بشكل قوي على الحالة النفسية للأفراد.

إن استخدام تكنولوجيا المسرحية السياسية أصبح الطريقة المناسبة للاستيلاء على السلطة. وقبل كل ثورة من هذه الثورات "الملوّنة"، كانت تجرى دراسة أوليّة لثقافة المجتمع المستهدف، والذي سيجري فيه قلب نظام الحكم. وعلى أساس هذه الدراسة تنتقى "الوسائل الفنيّة"، وتكتب السيناريوهات ويجهّز مخرج المسرحية. وإذا كان الاستيلاء على السلطة سيجري أثناء الانتخابات، فإن الطريقة الفعّالة، هي تأسيس حالة نفسية قصوى توحي "بقذارة" الانتخابات، كي يبرز إحساس عام بتزويرها. وهنا يبرز مجال واسع للحيرة في اتخاذ الموقف المناسب، وهذا ما يعطي المبرر والحجة للمسرحية الكبيرة "في الساحات العامة". والأمثلة على ذلك ما حصل أثناء ثورة "الورود" في جورجيا عام 2003، والثورة "البرتقالية" في أوكرانيا عام 2004.

لقد أعطى الفيلسوف الفرنسي غي ديبور تحليلاً مقنعاً لاستخدام التخيلات والتصوّرات بهدف تحويل الناس إلى رعاع في كتابه "مجتمع المسرحية". فقد أشار بأن التكنولوجيات المعاصرة للتحكم بالوعي، قادرة أن تخرّب بالإنسان، المعرفة التي تلقاها من الخبرة التاريخية الواقعية، وتبديلها بمعرفة أعدت بشكل مصطنع من قبل "المخرجين".

إن الثورات "الملوّنة" هي برنامج للتحكم بالوعي. ماذا يعني ذلك؟

إحدى المراحل الرئيسة لهذه الثورات هي أفعال الشارع للرعاع غير المسلّح، وكقاعدة يكون ذلك في عاصمة الدولة. وهذه مسرحية سياسية كبيرة، معدّة باستخدام وسائل فنيّة وتقنية خاصّة. تؤثر تأثيراً قوياً كما هو على وعي الناس المنخرطين في الرعاع، كذلك على المشاهدين، سكان المدينة والجزء الأكبر من سكان البلد، الذي يراقب المسرحية عن طريق التلفزيون. وعملياً تصبح هذه الثورات مسرحية عالمية، حيث تنضم إلى نقلها وسائل الإعلام العالمية.

يتضّح من ذلك، بأن المهمّة الأساسية، لمعدّي مسرحية الثورة "الملوّنة" هي تأسيس أهداف تناسبهم ليضعوها أمام الرعاع. هذا يعني أولاً: جذب أعداد كافية من الناس، وتجميعهم في نقاط المدينة اللازمة، وإبقاءهم في أماكنهم خلال الفترة الضرورية، والعمل على إعداد وعيهم، كي ينفّذ الرعاع بدقّة وحسب إشارات المخرج، تلك الأفعال التي يتطلبها السيناريو. يتم إنجاز ذلك عن طريق التحكم بالوعي، انطلاقاً من الخبرة الغنية، لدراسة الرعاع، كنموذج خاص من الجماعات الإنسانية.

لقد نوّه علماء الاجتماع منذ زمن، بأن الوعي عند الإنسان يتبدّل بحدّة، عندما يكون على احتكاك مباشر، مع جماعة كبيرة من الناس. لقد كتب نيتشّه يقول: "عندما يجلس مئة شخص، بجوار بعضهم البعض، يفقد كل شخص بصيرته، ويتلقى بصيرة ما أخرى".

وعدد ليبون في كتابه "علم نفس الجماهير" بعض خصائص الرعاع، كتجمع بشري يعيش لفترة قصيرة، أهمّها:

- تختفي في الرعاع، الشخصية الواعية، أي أحاسيس وأفكار الأجزاء المنفصلة، وتتشكل شخصية كاملة، تتقبل اتجاهاً واحداً. وتتشكل روح الجماعة، ذات الطبيعة المؤقتة طبعاً، لكن بسمات محددّة جداً.. حيث أن الفرد الذي يظل مدة من الزمن، وسط رعاع حيّ، ولسبب ما غير معروف، هل هو بسبب تيار يخرج من هذا الرعاع، أو لأية أسباب أخرى، ينتقل بسرعة، إلى حالة، تذكر كثيراً بالشخص المنوّم مغناطيسياً.

- إن الفرد ضمن الرعاع، يتكوّن لديه إدراك قوة لا يمكن تخطّيها، وهذا الوعي، يسمح له أن يستجيب لتلك الغرائز، التي لا يمكن أن يستجيب لها بإرادته، عندما يكون وحده. أمّا عندما يكون ضمن الرعاع، فإنّه يكون أقل ميلاً لإعاقة هذه الغرائز، لأن الرعاع مجهول، ولا يتحمّل المسؤولية. حيث يختفي تماماً الإحساس بالمسؤولية ضمن الرعاع، والذي دائماً ما يعيق أفراداً منفصلين، عن هذا التصرّف أو ذاك.[15]

- إن الإحساس داخل الرعاع، معدّ، وهو معد إلى درجة تجعل الفرد يضحّي بسهولة كبيرة بمصالحه الخاصة، لصالح مصالح الجماعة. وهذا يناقض عملياً الطبيعة الإنسانية، ولذلك فإن الفرد قادر على فعل ذلك فقط، عندما يكون ضمن الرعاع.

---

[15] На пороге "оранжевой" революции...с.45

يستخدم السياسيون في توجههم إلى الرعاع، أثناء تلك الثورات كل الوسائل الأساسية للتحكم بالوعي. يمكن اعتبار أول هذه الوسائل هو التكرار الدائم لكلمات المناشدة السحرية، التي توقظ في الرعاع طريقة تفكير معينة، مرتبطة بهذه الكلمات. كتب ليبون قائلاً: "إن قوة الكلمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بالتصورات التي تستدعيها هذه الكلمات، ولا ترتبط مطلقاً بمعناها الواقعي. وغالباً ما تؤثر تأثيراً كبيراً على الرعاع، تلك الكلمات التي ليس لها معنى محدد مثل مصطلحات: الديمقراطية، والاشتراكية، والمساواة والعدالة، والحرية، التي لا تتمكّن مجلّدات كبيرة من شرح معناها بدقّة".[16]

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كثرت هذه الثورات في السنوات العشر الماضية؟

إذا كانت هذه الثورات قد استخدمت من قبل، لقلب أنظمة الحكم في الدول الاشتراكية، أو الدول ذات التوجّه الاشتراكي، فإنّه و بعد انحلال الاتحاد السوفيتي، أخذت الولايات المتحدة تستخدم هذه الثورات كوسيلة للاستقطاب الجيوسياسي، لمنع نشوء أو قيام أي قطب جديد منافس لها على الساحة الدولية. كان ذلك في الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، أو في مناطق أخرى، ترى الولايات المتحدة، أنها تشكل خطراً عليها.

---

[16] Там же.

إن روسيا كانت وماتزال، تشكل هاجساً، يقلق صانعي القرار في الولايات المتحدة. حيث أن روسيا حينها، لابد وأن تستعيد عافيتها وتعود دولة عظمى لها وزنها على الساحة الدولية، وبخاصة بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة. وستستغل المخزون العسكري الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي لتنفيذ طموحاتها المستقبلية.

لقد ورد في تقرير المركز الأمريكي – الإسرائيلي للتنبؤات الإستراتيجية "ستراتفور": "في حال فقدان روسيا لأوكرانيا، فإن جورجيا ستصبح الدولة المسيطرة في القوقاز، أما الأحداث في قيرغيزستان فستنسحب على دول آسيا الوسطى كلّها. وحينها ستصبح مسألة استمرار روسيا على قيد الحياة أمراً مشكوكاً به. وسنصبح شهود عيّان الانحلال الثاني، عندما ينفصل عن روسيا جزء منها. إن روسيا التي نعرفها اليوم، لن يكتب لها الحياة".[17]

لذلك نرى مصدر أهمية تركيز الولايات المتحدة، على إحداث الثورات الملوّنة في كل من جورجيا و أوكرانيا، وقيرغيزستان. لأن تمكنها من احتواء روسيا، ودول القوقاز، وآسيا الوسطى، سيساعدها و بخاصة أنها تحتل أفغانستان، ليس على منع روسيا من أن تكون قطباً منافساً في المستقبل على الساحة الدولية فحسب، بل والصين أيضاً.

كما أن افتعال الولايات المتحدة لثورة الأرز في لبنان انصب في هذا السياق أيضاً. لأن محاولتها إنهاء الوجود السوري في لبنان، كان

[17] На пороге "оранжевой" революции. С. 63.

يعني لها تجريد حزب الله من سلاحه، وبالتالي سحب الورقة السياسية المؤثرة، التي هي بيد كل من سورية وإيران، وبالتالي تمكنّها من إقامة "شرق أوسط كبير"، على طريقتها. لتسد الطريق على الدول الكبرى التي تطمح في منافستها من التأثير في الشرق الأوسط. لأن الشرق الأوسط يمتلك أهمية جيوسياسية كبرى للطامحين في التحكم بمصير العالم. يقول المؤرخ البريطاني البيرت حوراني : "من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على العالم، ومن يطمح للسيطرة العالمية لابدّ وأن، يكون له تأثير على الشرق الأوسط".

أخذت هذه الثورات، تعيش مرحلة التشتت والأفول. من الطبيعي أن يحصل ذلك، لأن هذه الثورات «الملوّنة» التي حصلت أمام أعيننا، لا يمكن أن تفسّر ضمن المنطق الاعتيادي لحل التناقضات الاجتماعية. ولم يكن باستطاعة أي منها إعطاء جواب على سؤال عن الأسباب الجذرية لما حصل، والأهم عن فكرة ومحتوى ثورات هذا العصر الجديدة. وما الذي سيكون بعد الثورة؟ لم تصدر أي إجابة منطقية حتى الآن على هذا السؤال، لا من السلطات المعزولة، ولا من المنتصرة، ولا حتى من جانب منتفضي الشوارع، الذين أعلنوا بوضوح عن أنفسهم، كقوة سياسية معارضة.

ليست حالة الاحتضار، التي تعيشها ثورة جورجيا البرتقالية هي الأولى من نوعها، وليست الأخيرة، في قائمة الثورات الملونة التي أخذت تفقد مقوماتها، وخاصة بعد التراجع الذي تشهده الهيمنة الأمريكية في العالم. وإنما هي حلقة في سلسلة التراجعات، والأزمات التي استفحلت، وتستفحل في دول هذه الثورات، لعدة أسباب أهمها:

أولاً: اعتماد مدبري هذه «الثورات» على شعارات وأهداف معلنة، تتناسب مع المزاج الجماهيري العام، وتتناقض مع الأهداف الفعلية التي يضمرونها، والتي سرعان ما تنكشف، عند أول امتحان حقيقي، تواجهه السلطة السياسية المتوّجة، في إدارتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشؤون البلد.

ثانياً: عدم الانسجام الفكري بين أبطال «الثورات الملوّنة»، واكتشاف معظم رموز القوى الأساسية، المشاركة في هذه «الثورات»، أنهم كانوا ضحية لعبة سياسية كبرى، استخدموا لتنفيذ أهداف إستراتيجية للقوى «الديمقراطية» العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تتناقض مع المصالح الوطنية لدولهم.

ثالثاً: التغيير الحاصل في الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة، في المرحلة الحالية، ومقايضة إدارتها بحلفاء الأمس، والتضحية بهم، خدمة لمصالحها، وتوافقاً مع أهدافها الإستراتيجية .

رابعاً: وهو الأهم إن ما حصل لم يكن ثورة، وإنما مجرد انقلاب اعتمد، وبمساعدة أمريكية، على أحدث التقنيات الغربية للتحكم بالوعي، انتقلت السلطة فيه من يد شخص إلى آخر ضمن الفئة الاجتماعية الحاكمة نفسها، يكون أكثر ولاء لأمريكا، ومستعداً أكثر من غيره للتضحية بمصالح شعبه.

ومما يجدر ذكره أن من يقف خلف هذه الثورات، ومن يخطط لها، يعتمد على برنامج متكامل للتحكم في وعي الجماهير، يستند إلى أفضل ما توصل إليه علم النفس الاجتماعي من نتائج، ويعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة تسمح بتوجيه دعاية مركزة موجهة لملايين

الناس في آن واحد، قادرة على إحداث انقلاب في السلطة، والاستمرار في التحكم في وعي الجماهير ما دامت قادرة على جذب هذه الجماهير إلى الشارع، وبأعداد كبيرة، ضمن فترة زمنية قصيرة، لا يمكن أن تستمر أكثر من أسابيع معدودة، تتمكن من خلالها توجيه الرعاع لمساعدتها في إحداث الانقلاب، ومن ثم التصويت للشخصية التي يريدونها. لكن الجماهير التي تمترست في الشوارع، وتعبت حناجرها من ترديد الشعارات البراقة والجذابة، ستعود إلى بيوتها بعد أن تنتهي مهمتها، وستنتظر الحلول السحرية الموعودة، التي لن تأتي أبداً. لأن هذه الشعارات كانت مجرد وسيلة، ينتهي مفعولها مع انتهاء الانتخابات، ومع عودة الناس إلى بيوتها، بعد أن تنتفي الحاجة لها.

ولأن الهدف الأساسي لمدبري «الثورات الملونة»، هو جيوسياسي، يتمثّل في إعادة توجيه البلد المستهدف وسياسته الخارجية، إلى دولة تابعة لأمريكا، تنفذ سياسة خارجية تخدم المصالح الأمريكية فقط في المناطق المعنية، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح شعوب هذه الدول، وامتداداتها التاريخية والجغرافية والقومية، نجد أنه لم يتغير شيء في البلد، سوى سياسته الخارجية. أما المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الفساد فازدادت سوءاً.

لذلك نجد أن الدول التي شهدت ثورات ملونة، تعيش حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار في كل النواحي الحياتية، وأهمها السياسية والاقتصادية، ويأخذ كل طرف شارك بفعالية لإنجاح هذه «الثورات»، بإلقاء اللوم على غيره، فيما آل الوضع إليه في البلد:

-أبطال الشوارع، يلقون اللوم على القيادة السياسية، ويتهمونها، بأنها تراجعت عن الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، كما حصل ويحصل في جورجيا وأوكرانيا وغيرهما من الدول.

- قيادة بعض المنظمات والحركات السياسية المشاركة، تلقي اللوم على القيادة السياسية المهيمنة، وتتهمها بالتفرد بالسلطة، وارتكاب أخطاء سياسية، لا تتناسب مع طبيعة المرحلة، كما جرى بين قيادة البرلمان والرئيس في جورجيا، وبين رئيسة الوزراء ورئيس الدولة في أوكرانيا، وبين قادة القوى السياسية التي شاركت في ثورة الأرز في لبنان، على سبيل المثال لا الحصر.

القادة الحقيقيون لهذه «الثورات»، والمرتبطون مباشرة بالولايات المتحدة، يلقون اللوم على الإدارة الأمريكية الجديدة، وعلى الأولويات الإستراتيجية الجديدة، التي بدأت بانتهاجها، في مناطق هذه الثورات، التي لا تنسجم أبداً مع حالة العداء القصوى، والأجواء السياسية المتوترة، التي خلقها هؤلاء القادة في دولهم بتوجيه مباشر من أمريكا نفسها، مع دول الجوار، والتي لا تسمح لهم بتلك السهولة التراجع عنها، لأنها هي المبرر الوحيد الذي، يسمح لهم بالبقاء على هرم السلطة، والتراجع عنها يعني سقوطهم السياسي المؤكد. وهذا ما أخذنا نلاحظه، في لبنان مؤخراً، ولاحظناه ونلاحظه في جورجيا وأوكرانيا، وبخاصة بعد الحرب في أوسيتيا الجنوبية، وتوّجته الرسالة التي وجهها رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقون، وعدد من السياسيين في الدول الاشتراكية السابقة، التي شهدت «ثورات ملوّنة» إلى الرئيس الأمريكي الجديد حينها باراك أوباما، ينتقدون فيها

التغيرات الجديدة لأمريكا، في علاقتها مع روسيا، والتي على حدّ زعمهم، ستؤثر سلباً على دولهم. وقد كان مضمون الرسالة التي وجّهوها قبيل زيارة أوباما الأخيرة لموسكو، يتبيّن جلياً، أن هؤلاء الأشخاص الذين جعلت منهم آلة الإعلام الأمريكية والغربية، «أبطالاً» سياسيين، «منقذين» لمجتمعاتهم، في مرحلة معينة، خدمة لمصالح الولايات المتحدة، قد صدّقوا أنفسهم، وأخذوا يقدمون النصائح، لقادة تلك الدول التي جعلت منهم أبطالاً، دون أن يدركوا أنهم، لم يكونوا سوى أدوات، انتهوا، وانتهت هيبتهم السياسية، بعد أن انتفت الحاجة إليهم، تاركين المكان، لأدوات جديدة، تتلاءم والمهمة الجديدة، التي يراد لدولهم أن تنفذها في المرحلة التالية. لأن القادة السياسيّين الحقيقيين، والذين ينتهجون سياسة وطنية نابعة من مصالح شعوبهم، لن تؤثر المتغيرات الجيوسياسية الدولية في مواقعهم السياسية بشيء، بقدر ما تفرض واقعاً جديداً، يتطلب التعامل معه بما تقتضيه المصالح الوطنية والقومية لشعوبهم.

إن حالة الفوضى والتخبط التي تعيشها دول «الثورات الملونة» حالياً، تؤكد أن اعتماد بعض الرموز السياسية على القوى الخارجية، للوصول إلى السلطة، ومن ثم انتهاج سياسة، لا تراعي المصالح الوطنية والقومية لشعوبها، لن يجلب لها ولدولها، سوى المزيد من المآسي والمزيد من المعاناة، ولن تكون هذه الرموز، سوى أدوات تستخدمها أمريكا حين تشاء، وتدوس عليها حين تشاء، دون أدنى قدر من الاحترام والتقدير لما فعلوه من أجلها.

دور وسائل الإعلام الغربية في "الثورات الملوّنة" بما فيها (الربيع العربي)

تدحرجت حول العالم، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، عدة موجات من "الثورات الجديدة". وتشمل مرحلة إعادة التشكل "المخملية"، في أوروبا الشرقية في الثمانينيات والتسعينيات، والتي وضعت نهاية للأنظمة الشيوعية في هذا الجزء من العالم. ثم تلتها الموجة "الملوّنة"، التي غطت الفضاء السوفيتي السابق، في بداية الألفية الثالثة، والتي بدلت أنظمة ديمقراطية بالمفهوم الغربي، بأنظمة أخرى- أكثر ليبرالية. وأخيراً الأحداث في الدول العربية ابتداء من مطلع عام 2011.

لن نضع علامة مساواة بين هذه العمليات، حيث إن طبيعتها تختلف بعضها عن بعض. إلاّ أنها تمتلك عدد من السمات المتشابهة. وحسب رأينا، فإن السمة المميزة "للثورات الجديدة"، هي أنها شكل جديد من التأثير المتبادل بين المشاركين والداعمين الخارجيين في الحدث "الثوري". إنّ "الثورة"، والأدق تجسيدها في الحياة، يصبح شيئاً- ما قريباً من الحدث الوهمي حسب ليليكر:[18] يتم إخراج وتمثيل الحدث خصيصاً من أجل المحيطين، يمكن أن لا يكون هذا الحدث مهماً إلى تلك الدرجة، ويمكن أن لا يحصل في الواقع، الأهم بكثير

[18] Лиллекер Д. Политическая коммуникация. Ключевые концепты/ Пер. с англ. С.И.Остнек. – Х.: Изд-во «Гуманитарный Центр», 2010. – С. 232

هو الصدى الذي تحدثه ردة الفعل عليه. نحن لا نحاول القول بأن الأحداث المذكورة أعلاه، لم تكن لتحصل- لكنّ "ثورات" النصف الثاني من القرن العشرين، لم تعد نتيجة لنشاط النخبة المعارضة فقط، القادرة على جذب أعداد أكثر فأكثر إلى صفوفها، من الشرائح الاجتماعية الواسعة، بل أصبح التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر، هو الذي يلعب دور المنسق والمنظم والموجّه لهذه "الثورات". يجري التحضير والإعداد لها وفق سيناريو خاص: تخرج في البداية مجموعة محتجة واحدة، ثم تتبعها مجموعات أخرى من المجتمع، وليس مهماً، ما هي الأسباب الحقيقية "للثورة" (لا يمكن أن يكون لهذه الظاهرة المعقدة، متعددة الجوانب كالثورة سبب واحد فقط)- الصراع بين التيارات داخل النخبة السياسية، والتناقضات الاقتصادية- الاجتماعية، أو المحاولات الخارجية لإيصال نظام موال لهم إلى السلطة – كل ذلك يمتلك عدداً من الجوانب المتشابهة. أمّا تمثيل الثورات، وتنشيط المزاج الاجتماعي لدى مجموعة موجّهة من الخارج، والضغط على السلطة، بهدف تجنّب الحل الأمني للنزاع، تقوم بها وتنفذها وسائل الإعلام بنجاح، من "ثورة" إلى "ثورة"، كان ذلك بالوسائل "التقليدية" (الدوريات المطبوعة، والراديو، والتلفزيون)، أو الوسائل "الإلكترونية" (الإنترنت ووسائل الاتصال الخليوية).

سوف نعطي بعض التوضيحات لتلك المفاهيم، التي سنستخدمها. هذه المصطلحات هي "وسائل الاتصال الثورية" و"الدعاية". إن تبادل المعلومات هو جزأ لا يتجزأ من عملية الاتصال بين المكونات.

الاتصال السياسي- هي عملية تبادل معلومات بين مكونات ومواضيع السياسة. إن الاتصال الثوري بالمعنى الضيق، يمثل تبادل المعلومات بين مشاركي العملية الثورية: النخب السياسية، ووسائل الإعلام والمجتمع. الجزء الأهم في عملية وسائل الاتصال السياسية، والتي تتكشف بشكل كامل في الثورة، هي ظاهرة الدعاية الشاذة.

الدعاية- هي وسيلة الاتصال التي أعدتها مجموعة اجتماعية واحدة بهدف التأثير على رأي وسلوك الآخرين.[19]

الملاحظات الأخيرة التي أردنا أن نقدمها، تخص استخدامنا للمواد الإيضاحية. سوف نتطرق من أجل تأكيد فرضياتنا، إلى ثلاثة مقاطع تاريخية: 1- الثورة "المخملية" في تشيكوسلوفاكيا عام 1989، 2- الثورة "البرتقالية" في أوكرانيا عام 2004، 3- "الربيع العربي" منذ بداية عام 2011. نحن لا نحاول وضع إشارة مساواة بين هذه العمليات، إلا أننا نعتقد أنه من الممكن تبيان السمات العامة من أجل دراسة وسائل الاتصال "الثورية" والدور المتنامي لوسائل الإعلام والإنترنت فيها. لتأكيد ذلك، سوف نسوق الرأي التالي والذي لا يمكن إلا أن نتفق معه: "إن ضرورة التعاطي بمداخل جديدة لدراسة معمقة لإعادة تشكل النموذج الاجتماعي في تشيكوسلوفاكيا تفرضها، بأن هذا النموذج، أظهر نفسه كنموذج لثورات القرن الجديد في دول أوروآسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة، التي تسمى "بالملونة".[20] ويمكن هنا إضافة الأحداث في الدول العربية. كل الثورات التي حصلت في العالم المعاصر

---

[19] там же с.228

[20] Вячеслав Никонов. «Жасминовая революция» привела к эффекту «Домино» // Известия. 2011. №13. 27 января 2011. - С. 06.

تأخذنا من جديد إلى المسائل النظرية والتجريبية. والجانب الذي لا يقل أهمية في هذه الحالة، هو وسائل الاتصال "الثورية"، بكلمات أخرى، كيف تبادل "الثوار" المعلومات ونشروا دعايتهم. الوظيفة الأولى مدعوّة لضمان العلاقات المتبادلة بين أعضاء "الطليعة الثورية" وتنسيق نشاطاتهم، أي ذلك الجزء، الذي يمثل المحرك الأساسي للعملية، من أجل تحقيق نتائج أكثر نوعية. الهدف الرئيس للثانية هو الدعاية للأفكار الثورية، والتي بدورها يجب أن تزيد من عدد الأعضاء المنخرطين في الصراع مع النظام.

إن ترتيب ميكانيزمات طرق الاتصال يمكن أن تحدّد، مدى نجاح العملية الثورية، وهل يتمكن الداعون من تحقيق النتائج المرجوة. يوجد دائماً لكل ظاهرة شاذة من هذا النوع منظّمون، يمكن أن يبقوا في الظل بعيداً عن الأضواء.[21]

أدى الدور المتنامي بازدياد لوسائل الإعلام في حياة المجتمع في العالم المعاصر إلى تنامي دورها في العملية "الثورية". ويمكن القول بثقة، بأن النموذج الجديد من "الثورات" التي ظهرت في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة يمكن تسميته بالثورات "الإعلامية" أو "المعلوماتية". سنحاول هنا تتبع تنامي دور وسائل الإعلام منذ "الثورة المخملية" في تشيكوسلوفاكيا حتى الأحداث العربية والتي سميت "بالربيع العربي".

---

[21] Межуев Б. «Оранжевая революция»: восстановление контекста» //Концепт «Революция» в современном политическом дискурсе

يمكن برأينا تقسيم مشاركة وسائل الإعلام في العملية "الثورية" إلى مرحلتين: ما قبل الأحداث ولحظة حل التناقضات السياسية. المرحلة الأولى هي ما قبل "الثورة"، والتي يحصل فيها تكوين عدم الرضا الأولي، وإعداد الرأي العام، والدعاية لهذا الغرض بالمرحلة الثانية- هي "الثورة". تتسم هذه المرحلة بازدياد "الضجيج الإعلامي"، والتعبير الواضح عن السلبية تجاه النظام الحاكم.

ظهرت في الغرب نزعتان أيضاً، في الثقافة العالمية، والتي يمكن أن تكون كذلك مرتبطة بموضوع دراستنا. الاهتمام الجديد هو بالصلة التي نوّه بها الباحث الروسي بوريس ميغويف بين العرض العالمي لفيلم: "الأم: الثورة"، وبين خطاب جورج بوش الابن في الصندوق القومي لمساندة الديمقراطية. حيث حصلت بعد أسبوعين من دعوات الرئيس الأمريكي إلى "الثورة الديمقراطية الكونيّة"، ثورة "الورود" في جورجيا، والتي كانت مركز انطلاق موجة إعادة البناء الملوّنة في الفضاء السوفيتي السابق. ثم نتابع ما كتبه الباحث: "سمحت هذه الموجة بشحن الأمزجة الاحتجاجية لسكان الأرض ووجهتها ضد الأنظمة غير الموالية لواشنطن. ما تبع عرض فيلم "الأم : الثورة" كان مدعواً لإعطاء تعبير فنيّ مبسط لهذا الأساس من أجل فهم أصل عملية "الأحداث البرتقالية" -إعادة شحن الثورة العالمية المعادية للعولمة.[22] ما يثير الاهتمام في وجهة النظر هذه، هي الصلة ما بين الواقع الثقافي والأحداث السياسية.

---

[22] Почепцов Георгий. Революция.сом. Основы протестной инженерии. – М.: «Европа», 2005. – С. 55.

إن ذكر المواد المطروحة أعلاه، هي لتوضيح اللحظات المفتاحية من وجهة نظرنا، وبالتحديد: 1- استعراض الكليشات الحياتية لبعض الشعوب، تؤدي إلى ازدياد الدعوات وتأسيس وسط مناسب لتطور الأمزجة الاجتماعية لدى المجتمع؛ 2- تملأ الثقافة- الشعبية الكونية بنماذج صراع المجموعات الصغيرة من أجل حقوقها ضد المؤسسات الاستبدادية القوية، 3- تكوّن شبكات الأخبار الكبرى ونشر الأخبار الإعلامية، التي ترسم صورة بديلة لما يحصل لصالح القوى المسيطرة على وسائل الإعلام. استخدمت على سبيل المثال وسائل الإعلام الغربية من أجل الضغط على الحكومة الأوكرانية عام 2004. إن هذا السلوك هو جزءٌ لا يتجزأ من إستراتيجية الصراع السلمي، استخدم بفعالية في حالة "الثورات الملونة" في الفضاء السوفييتي السابق.

لا تتقلص مشاركة وسائل الإعلام في مرحلة "الثورة" نفسها. فهي تستمر في تنفيذ مجموعة من الوظائف. فقد فنّد الباحث الروسي جيورجي بوتشيبوف، عدداً من هذه الوظائف، التي بحسب رأيه نفّذت ضخ المعلومات أثناء "الثورة البرتقالية" عام 2004: 1- تفعيل الوعي الشعبي. 2- إبقاء أنصارها على هذه الحالة طيلة الوقت حتى انتصار هذه "الثورة". 3- إضفاء الطابع الشرعي للنشاطات "الثورية" للجمهور الداخلي والخارجي. 4- تخويف السلطات إذا ما قامت بتحركات مضادة. 5- التركيز والدعاية لوجوه جديدة كقادة جدد.[23]

[23] Robert L.Helvey. On strategic Nonviolent Conflict: Thinking About the Fundamentals. The Albert Einstein Institution Boston 2004. –P. 79-80.

يفنّد روبرت هيلوي عدداً من مكونات الدعاية في حالة الاحتجاجات السلمية: الهدف، الرسالة، المبعوث والعلاقة العكسية.[24] الهدف- هو الجمهور الموجه إليه التأثير الإعلامي. الجمهور يمكن أن يتصور نفسه مجموعة صغيرة، ويمكن أن يكون المجتمع كله. الرسالة تمثل الخبر الذي نبثه. المبعوث- هو وسيلة توصيل الخبر للجمهور المستهدف. غالباً ما يحدد وسائل توصيل الخبر الجهة المخططة والموجهة "للثورة". بث الأخبار عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، وموّجهة للجيل الأكبر، والأقل إدراكاً من جيل المراهقين. العلاقة العكسية- هي النتيجة النهائية، والتي يعوّل عليها. وإذا كانت الدعاية مدعّوة كي تنظم سلوكاً معيناً لدى الجمهور المستهدف، مستخدمة أثناء ذلك مجموعة من الوسائل الإعلامية، فإن العلاقة العكسية، هي ردة الفعل على هذه الدعوات. إن هدف أي إعلان تجاري، وهو ظاهرة تشبه الدعاية، إجباركم على شراء البضائع المروّج لها بالإعلان. وهدف الدعاية الثورية- هو مشاركتكم في "الثورة" بشكل عام أو بشكل محدّد. وبهذا الشكل فإن وسائل الاتصال "الثورية" تنفّذ نوعين من الوظائف بآن معاً- دعائية وإعلامية.

نجد لاحقاً عند روبرت هيلوي تعداداً لتقنيات التواصل، أي أساليب بث المعلومات: الرمز، الشعار، الموسيقا، المنشورات، الوسائل السمعية والبصرية المرافقة، الإشاعات والخطر.[25] لا يمكننا إلا أن

---

[24] Ibid. P. 82-85.

[25] Задорожнюк Э.Г. «История «бархатной революции». 17 ноября – 29 декабря 1989г». М. : Наука, 2005. С. 263-332.

نوافق على ذلك كون "الثورات" تُظهر الإمكانية المؤثرة لمثل هذه الاستنتاجات. تملك التقنيات المذكورة علاقة مباشرة بوسائل الإعلام. وحتى أن بث رمز محدد مبسّط بأهمية متعارف عليها، هو جزء من التواصل الموجّه إلى الحصول على التأثير المرجو. مع ذلك فإن التقنيات الخمس المذكورة أعلاه برأينا، لها علاقة أكثر بوسائل الإعلام.

عندما قامت الثورة "المخملية" في تشيكوسلوفاكيا عام 1989، كان هناك عدد قليل جداً من وسائل الإعلام المعارضة للحزب الشيوعي. الدولة كانت تسيطر على كل القنوات التلفزيونية، والجزء الأكبر من وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية. ولم تكن موجودة أصلاً شبكة الإنترنت في أوروبا الشرقية في الثمانينيات. تم تفريق مظاهرة للطلاب تاريخ 17 نوفمبر في أول أيام "الثورة" من قبل رجال الأمن. أعلنت وكالة الأنباء الأوروبية الشرقية المستقلة، المصدر التشيكي الوحيد الذي يعمل بصورة نقدية لسلوك السلطات الرسمية، عن القسوة التي تعاملت فيها أجهزة الأمن مع المتظاهرين، هذه الوكالة بالذات هي من نشرت هذه المعلومات، أكان ذلك داخل الدولة أم خارجها. نُقلت هذه المعلومات إلى وكالات الأنباء الأجنبية، وامتلأت البلد خلال فترة قصيرة بالمراسلين الأجانب الذين كتبوا عن الأحداث في براغ من "منابعها الأصلية". إن الصحافيين الأجانب هم من نفذ الوظائف التي لم تستطع الصحافة المحلية تنفيذها. لعدة أسباب موضوعية، لم تكن متاحة للصحافة المحلية. فقد رسمت وسائل الإعلام هذه الصورة التي تريد حول ما يحصل في البلد، وأمّنت

مساندة الرأي العام العالمي، وبذلك قطعت الطريق على السلطات، لاستخدام القوة. وعدا عن ذلك فقد امتلأت صفحات وسائل الإعلام المطبوعة الغربية، بمواضيع مرفقة بالرموز القومية- الأعلام التشيكية القديمة، والنشيد الوطني التشيكي، وما يماثل الأحداث من نضالات الشعب التشيكي التاريخية.[26] إن استخدام هذه الرموز وكما ذكر أعلاه، هو جزء لا يتجزأ من وسائل الاتصال "الثورية".

يدل استخدام الرموز القومية التشيكية عن النيّة السلمية للمتظاهرين وعن "دفاعهم" عن المصالح القومية العامة، أي عن مصلحة كل مواطن. إن ذلك يطوّق أيضاً إمكانية ردة فعل السلطة العنفيّة من جهة، وجذب عدد أكبر من المشاركين للأعمال الاحتجاجية من جهة أخرى. وكانت الشرارة الأولى التي فجرت الرأي العام هي مقتل طالب أثناء قمع قوى الأمن للمظاهرة تاريخ 17 تشرين الثاني. تبين لاحقاً أنه لم يكن هناك موت لأحد، وأن ذلك كان مجرد تحريض، لم يعرف مصدره حتى الآن، وقد نقلت هذه المعلومة، والأدق الإشاعة عبر وكالة الأنباء المستقلة المذكورة أعلاه. لعبت الشائعات في البداية وسط المتظاهرين دور "الرسالة" في هذه العملية. ودور ناشر هذه المعلومة مسارح مدينة براغ، نظراً لصرامة الرقابة، وعدم وجود شبكة الإنترنت، أو الهواتف المحمولة.[27] بدأت القنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية التشيكية الموجهة إلى الداخل، تقيّم

[26] Задорожнюк Э.Г. «История «бархатной революции»... С. 263-332.

[27] Apple R.W. "Czech riddle; who'll lead ?" // The New York Times. 1989.

موضوعياً الحالة منذ 25 تشرين الثاني فقط. أي في نهاية المرحلة الأولى من "الثورة" تقريباً.[28] لقد تم التنويه، أنه وفي حال تراجع هيبة السلطة، ستتراجع الثقة بمصدر إعلامها، وفي هذه الحالة بالقنوات والمحطات الرسمية. فُقدت الثقة بالمصادر الرسمية للمعلومات، وتم رفضها بالنهاية. لقد سمى داروين ليلليكر هذه الظاهرة "بالمجنونة"- التشاؤم مما قاله السياسيون[15]. وسرت هذه الحالة على وسائل الإعلام الرسمية كذلك. هذا ما يفسره، ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به المصادر غير الرسمية للأنباء. هذا النموذج من السلوك، ميّز كل "الثورات الجديدة".

"الثورة المخملية" في تشيكوسلوفاكيا عام 1989، كانت وهمية، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، ولا يمكن أن تعتبر ثورة، لأنها تفتقر لعامل إعداد الرأي العام للأحداث الثورية.

لقد ساهم في الإعداد "للثورة البرتقالية" في أوكرانيا، الانتشار الكبير لكليشات نمط الحياة الغربي في أوكرانيا، حيث كوّن ذلك عند جزء هام من المجتمع الرغبة أنه "وفي حال نجاح مرشحنا، فإننا سنعيش كما يعيش الناس في الولايات المتحدة".[29]

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، تلك الحقيقة، بأنّ القوى الفاعلة الأساسيّة في "الثورات الجديدة"، هي المنظمات الشبابيّة، فإن "المبعوث"، وأسلوب إيصال الأخبار هو الأكثر فعالية من حيث التأثير.

---

[28] Лиллекер Д. Политическая коммуникация. С. 88.

[29] Жильцов С.С. Неоконченная пьеса для «оранжевой» Украины. По следам событий. – М.: Междунар. отношения, 2005. – С. 50.

وكما نوّه جيورجي بوتشيبتسوف، أن السلطة في أوكرانيا كانت تسيطر إلى درجة كبيرة على وسائل الإعلام "التقليدية"، أما المعارضة فتسيطر على وسائل الإعلام "الإلكترونية".[30] لم تكن هناك وكما كان الوضع في تشيكوسلوفاكيا، ثقة بأخبار المصادر الرسمية للإعلام: كان بإمكان مواطن مدينة كييف، المقارنة بين ما يحصل أمام عينه، وما يقدم في نشرات الأخبار. هذه المقارنة لم تكن في صالح التلفزيون والصحف الرسمية. هناك حقيقة يجب التنويه إليها، ألا وهي أنه أثناء "الثورة البرتقالية"، ومقارنة "بالثورة المخملية" في تشيكوسلوفاكيا، قد حدثت قفزة نوعية في استخدام وسائل الاتصال "الجديدة"، التي استخدم فيها- الإنترنت والهواتف المحمولة بشكل خاص.[31] كونه من غير الممكن عملياً، فرض رقابة على انتشار المعلومات في شبكة الإنترنت. وأن فرض الرقابة على عشرات القنوات التلفزيونية التي فقدت ثقة المواطن، لا يمكن مقارنة فعاليتها، مع فعالية 200 شخص يحركون "نشاط الثورة" في فضاء الإنترنت، وحتى مع الأخذ بعين الاعتبار، أنّ ذلك موجّه ليس للمجتمع كلّه، بل إلى جزء منه، الأكثر نشاطاً.

لعبت وسائل الإعلام الغربية، عام 2004، نفس الوظائف التي لعبتها عام 1989: الضغط على السلطة، وتطويق سيناريو استخدام

---

30 Почепцов Георгий. Революция.com… С. 31.

31 Михаил Погребинский. Как Украина шла к «оранжевой революции» // «Оранжевая революция». 2005 – С. 123-136.

القوة في تطور الأحداث، وتقديم الصورة التي يرونها مناسبة للرأي العام الدولي. لابدّ هنا من التنويه، إلى أن القضية المركزية في "الثورات الملوّنة" كلّها، هي عملية الانتخابات. لذلك رأينا كيف أخذت وسائل الإعلام الغربية والأوكرانية المعارضة، بما فيها "القناة الخامسة" المحلية، تصرّح قبل إعلان نتائج الانتخابات، عن فوز فيكتور يوشينكو، كاحتمال ممكن وحيد لتطور الأحداث، معطية بذلك إطاراً محدداً للرأي العام العالمي. كان المطلوب من هذه التصريحات، إحداث ضغوطات كبيرة، أكان ذلك داخل البلد، أم خارج حدودها.

بدأت فيما بعد تحرّكات احتجاجية جماهيرية، أعدتها المعارضة، للمطالبة بإعادة النظر بنتائج الانتخابات. وهنا ظهرت نتائج الفعّالية "الكارنافالية". تم تقديم المهرجانات الخطابية، على أنها جماهيرية، بالرغم أنها لم تكن كذلك في المرحلة الأولى. كان للصورة المرئية، قوّة مقنعة قوية. كما يحصل على سبيل المثال في السينما، يتم العمل على المشهد، كي ترى آلاف مؤلفة من الجيش المهاجم، في الوقت الذي لم يتم فيه استخدام أكثر من مئتي ممثل في هذا المشهد. تكمن أهمية هذا الضغط الإعلامي، الذي يتّحد مع الأساليب الأخرى المذكورة في هذه الدراسة، في جذب أعداد متزايدة من الناس إلى الأعمال الاحتجاجية: يمكنك ألاّ تكون ضد المرشح x، أو مع المرشح y، كما يمكنك أن لا تكون ضد النظام القائم- لكن الرغبة في أن لا تكون مخدوعاً، وأن يكون لك دور فيما

يحصل في هذه اللحظات من التاريخ، تجبرك على الخروج إلى الشارع. يبرز ذلك بشكل خاص، عندما تكون هناك أسباب سياسية، واقتصادية-اجتماعية موضوعية: عدم الرضا على مستوى الحياة المتدني، وانتشار الفساد، والجنايات...إلخ.

"الربيع العربي"

أُسّست في بداية أحداث ما يسمّى الربيع العربي غرفة عمليات موحّدة للناتو في لندن، هدفها إضافة إلى قيادة العمليات العسكرية، إدارة "الحرب الإعلامية- الشبكيّة"، الموجهة ضد الدول المستهدفة من هذا "الربيع".[32]

وتعتبر "الحرب الإعلامية- الشبكية"، التي استهدفت ليبيا، المثال الكلاسيكي لهذا النموذج الجديد من الحرب.[33] ما هي الأساليب التي استخدمت لزعزعة النظام في ليبيا؟

تضمنت المرحلة الأوليّة للعملية، أوّلاً وقبل كل شيء، إعداد الرأي العام داخل الدول الأوروبية وخارجها، لتأمين مساندة الأعمال المناهضة لنظام الرئيس معمّر القذافي، التي قادتها الحركات المختلفة داخل ليبيا، وتقديم الدعم العسكري من قبل الدول الغربية، والعربية، وتقبّل التدخل العسكري.

---

[32] И.Н. Панарин. СМИ, пропаганда и информационные войны, 2012. M. 2012. http://uchebnik-besplatno.com/uchebnik-teoriya-politiki/predislovie17934.html

[33] http://newsland.com/news/detail/id/929775/

لقد تم وضع الأهداف التالية أمام وسائل الإعلام الغربية، والمستعربة:

- تشويه سمعة الرئيس القذافي، وتصويره ديكتاتوراً دموياً، أوصل الشعب الليبي إلى حافة اليأس، باستخدامه الوسائل الحربية ضدّه، واعتباره مجرم حرب؛

- تقديم "المعارضة" للشعب الليبي، كقوّة تقدمية وحيدة موجودة في البلد، والتي ستقود الدولة الليبية وشعبها، إلى حالة الازدهار، والعدالة، والديمقراطية بمعناها الإيجابي؛

- إحداث تعاطف شعبي في الدول العربية، مع "المعارضة" الليبية، التي تقود النضال ضد "الطغيان" بدوافع وطنيّة بحتة، متسلّحة بالقيم الإسلامية، اقتداء بالشعبين التونسي والمصري؛

- العمل على إعداد الرأي العام الأوروبي، لتقبل فكرة أنّ محاربة القذافي "عدوّ الجنس البشري" يمكن ويجب أن تتم فقط بالطرق العسكرية، استجابة "لتوسّل" المدنيين الليبيين، وطلبهم المساعدة من الدول الأوروبية الكبرى؛

- العمل على أن يتقبل المجتمع الدولي، نموذج المبادرين الأوروبيين للعملية العسكرية ضد القذافي، كمنقذين للشعب الليبي المسالم، الذي يدمّر بسبب احتجاجه على الاستبداد والقمع الذي يمارسه "الدكتاتور" ضدهم، والحصول في هذا السياق على تفويض من الأمم المتحدة.

- تضليل الجنود الليبيين، فيما يخص القدرة الواقعية للعدوّ، وإحداث حالة من الهلع في صفوفهم وشلّ القوى المساندة للرئيس القذافي.[34]

المرحلة الثانية- الفعّالة، أي التنفيذية والعسكرية

رافقت الحملة العسكرية، وبشكل متزامن، حملة إعلامية أهم أهدافها:

- عرض وحدة دول الناتو، في محاربة "الدكتاتور الدموي"، والمساندة الدولية للعدوان؛

- تكوين وهم الانتقاء الصارم للأهداف العسكرية التابعة للنظام الليبي، وعدم خطورة ذلك على جنود الناتو والمدنيين الليبيين؛

- تركيز الانتباه على مراعاة الولايات المتحدة وقوات الناتو بصرامة لقرار مجلس الأمن أثناء العملية العسكرية؛

- تضليل الرأي العام الدولي وقوى الحكومة الليبية فيما يخص نجاحات "المعارضة" الليبية، ونجاح عمليات الناتو العسكرية.

وكما أصبح معروفاً، استخدم أثناء هذه المرحلة، التضليل فيما يخص الوضع العملياتي في البلد، ونتائج عمليات الجيش الليبي النظامي ضد "الثوار" وأفعالهم، والتناسب الواقعي للقوى كذلك. كما استخدمت صور، وأفلام فيديو مزوّرة، تمّ تصويرها في استديوهات خاصّة في قطر، صمّمت فيها مجسّمات للساحات الرئيسة للمدن الليبية، لتكوين النموذج الإيجابي "للثوار"، والسلبي للقوى النظامية.

---

[34] www. polittech.org.

عدا عن ذلك، امتلأت المصادر الإعلامية بالأخبار "اللازمة" (من مكان الحدث بشكل خاص)، دون الإسناد إلى المصادر، وكانت مبنية على الانفعالات والعواطف.[35]

وقد لا نضيف جديداً لو قلنا، إن الحرب الإعلامية والتضليل الذي مارسته وسائل الإعلام الغربية والمستعربة، كان لهما الدور الرئيس في إسقاط النظام وإدخال ليبيا في فوضى، لا يُعرف مداها.

سورية كان لها النصيب الأكبر من الحرب الإعلامية، كونها الدولة المستهدفة رقم واحد في أحداث ما يسمّى الربيع العربي، حيث تمّ تشكيل عدة غرف عمليات لإدارة الحرب الإعلامية والتضليلية في دول المنطقة، إضافة إلى غرفة عمليات الناتو الرئيسة الموجودة في لندن، ليكمّل بعضها بعضاً، ويزيد من فعالية التضليل والتلاعب بوعي الناس، واستُخدمت أساليب وطرق جديدة للتأثير على عقول السوريين، والرأي العام العربي والعالمي.

لا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذه الحرب القذرة التي شنّت ضد سورية، لكن الذي يمكن قوله، **إنّ الولايات المتحدة ولأوّل مرّة في تاريخها، تخسر مواجهة إعلامية – نفسيّة بهذا الحجم، بالرغم من الأموال والموارد الضخمة، التي أنفقت عليها**، وذلك لأسباب عدة أهمها:

- الشعبيّة غير القليلة للنظام في سورية داخلياً وخارجياً، وفي معظم الدول العربية، لوقوفه ضد المشاريع الأمريكية الصهيونية في

---

[35] Ibid.

المنطقة، ودعمه لحركات المقاومة في المنطقة وعلى رأسها المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية؛

- لاقت القيادة السورية ومنذ الأيام الأولى للأزمة، المطالب التي تستّرت خلفها الحرب الإعلامية، وعملت ليس فقط على تحقيق هذه المطالب، بل تجاوزتها، لتُحدث تغييرات مهمة في بنود الدستور السوري، الذي أصبح يضاهي دساتير الدول الأكثر ديمقراطية؛

- تمكّن الجيش السوري الإلكتروني، الذي تشكّل عفوياً وطوعياً، من فضح حملات التضليل الإعلامية، وكشف تزييفها للصور والحقائق، ونشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعيّة. أبرز الأمثلة على ذلك، هو فضح الصور والمشاهد التي كانت تبثها القنوات المشاركة في الحملة ضد سورية، وبخاصّة قناة "الجزيرة"، عن جرائم قتل الأطفال والنساء، التي كانت تُلبسها للنظام السوري، ليتبيّن فيما بعد أن هذه الصور ومقاطع الفيديو، أخذت من مشاهد الجرائم الإسرائيلية في لبنان وفلسطين، أو أنها مشاهد لضحايا العدوان الأمريكي على العراق. كما كان لنشر مقطع الفيديو الذي يظهر إرهابياً من ما يسمّى الجيش الحرّ، وهو ينتزع أحشاء جندي سوري قد استشهد لتوّه، ويأكلها، حيث انتشر هذا المقطع على شبكات التواصل الاجتماعية، وكان من بين العشرة مقاطع، الأكثر مشاهدة في أوروبا، لمدة تزيد عن الشهر، دوراً كبيراً في دحض ما تروّجه الوسائل الإعلامية الغربية و "الجزيرة"، ومن يدور في فلكهما؛[36]

---

[36] http://expert.ru/2013/09/13/uzhe-proigrali/

- الدعم السياسي- الدبلوماسي الروسي في المنظمات الدولية، وتركيز الرئيس بوتين ووزير خارجيته لافروف الدائم، على أنّ من يحارب في سورية إلى جانب المعارضة المسلّحة، هو تنظيم القاعدة الذي يشكل خطراً ليس على سورية فحسب، بل وعلى المنطقة بأكملها.

لذلك أظهرت استطلاعات الرأي العام في دول الناتو نفسها، معارضة الأغلبية من السكان توجيه ضربة عسكرية لسورية. حيث بيّنت هذه الاستطلاعات معارضة 68% من الأمريكيين، و71% من البريطانيين، و63% من الفرنسيين، و76% من الأتراك توجيه ضربة عسكرية لسورية.[37]

[37] Ibid.

الإنترنت في خدمة المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون

لقد صرّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تاريخ 24 نيسان عام 2014، في لقاء مفتوح مع الصحفيين: "... إنّ التيار الرئيس للبيانات الآن يأتي من المخدّمات، الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم رقابتها والتحكم بها. كل ذلك- أي الإنترنت- **ظهر كمشروع خاص للمخابرات المركزية الأمريكية**، ويتطوّر على هذا النحو"،[38] ثم أشار إلى أنّ الأمريكيين يحاولون الإبقاء على احتكارهم له، "لكن ذلك غير ممكن في العالم المعاصر، ويجب علينا أن نعمل جاهدين من أجل الدفاع عن مصالحنا".*

ركّزت المخابرات المركزية الأمريكية، ومنذ نشأتها بعد الحرب العالمية الثانية، اهتمامها على الإعلام والدعاية والصحفيين، كجزء أساسي ومكمّل لمخططاتها السرّية والقذرة التي تنفذها في أنحاء مختلفة من العالم. ولا غرابة في أن يسمّي نشاطاتها الموظف

---

[38] http://www.vedomosti.ru/tech/news/25796811/

* مراحل تشكل الإنترنت: في عام 1958 ورداً على إطلاق الاتحاد السوفيتي أول قمر اصطناعي، أسست وزارة الدفاع الأمريكية وكالة المشاريع البحثية المستقبلية. (وفي عام 1972، تغيّرت تسميته وأصبحت DARPA)، أخذ مشاريع هذه الوكالة – تأسيس منظومة لنقل المعلومات بين الكومبيوترات ضمن شبكة، سميّت Arpanet، والتي يجب أن تعمل حتى في ظروف الحرب. أربع جامعات في غرب الولايات المتحدة عملت على إعداد هذه الشبكة. تم عام 1969 أول إرسال للمعلومات بين جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ومركز ستينفور للدراسات. وفي عام 1983 تحولت Arpanet إلى بروتوكولات لتوحيد الشبكات، وأصبح اسمها حتى يومنا هذا Internet. تم في عام 1990 أول توصيل للإنترنت عن طريق الخط الهاتفي، وأصبح عام 1991 متاحاً لاستخدام الجميع.

السابق في وزارة الخارجية الأمريكية وليام بلوم "الهولوكوست الأمريكي"، حيث راح ضحيّة هذه النشاطات والمؤامرات التي حاكتها، منذ نشأتها بداية الخمسينيات وحتى عام 1987، حوالي ستة ملايين شخص في العالم،[39] وقد يكون هذا العدد تضاعف أكثر من مرّة وبخاصّة بعد انحلال الاتحاد السوفيتي، وهيمنة القطب الأمريكي الواحد على الساحة السياسية الدولية.

لعل أبرز نشاطاتها المتعلقة بوسائل الإعلام هو ما عرف بعملية "Operation Mockingbird" (عملية الطير المحاكي)، هذه العملية السرّية التي بدأتها المخابرات المركزية الأمريكية في الخمسينيات، للتأثير على وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية.

إنّ آليّة علاقة المخابرات المركزية الأمريكية مع وسائل الإعلام موضّحة في مقالة كارل بيرنستين التي نشرها في مجلة "روللينغ ستوون" عام 1977 تحت عنوان "المخابرات المركزية الأمريكية ووسائل الإعلام": "لقد نفّذ أكثر من 400 صحفي أمريكي مهمّات المخارات المركزية سرّاً، حسب وثائق مقر المخابرات المركزية الأمريكية.[40]

علاقة بعض الصحفيين مع الإدارة كانت سرّية؛ وبعضهم – علنية... من بين مسؤولي وسائل الإعلام، الذين عملوا مع المخابرات المركزية، كان وليام بيلي "Columbia Broadcasting System"،

---

39 http://ru.fbii.org/history/823.html

40 http://econbez.ru/news/cat/9801

وهنري لويس من "Time Inc."، وأرتور هيس سولتسبيرغ من " New York Times"، و باري بينغيم – الأكبر من "Louisville Courier-Journal"، جيمس كوبلي من Copley News Service. ومؤسسات أخرى، تعاونت مع المخابرات المركزية الأمريكية، منها American Broadcasting Company، وNational Broadcasting Company، وAssociated Press، وUnited Press International، وReuters، وHearst Newspapers، وScripps-Howard، ومجلة Newsweek، وMutual Broadcasting System، وصحيفة "Miami Herald"، والصحيفة القديمة "Saturday Evening Post"، و" New York Herald-Tribune".[41]

يعتقد بيرنستين بأنّ "استخدام المخابرات المركزية الأمريكية لوسائل الإعلام كان أوسع بكثير، ممّا تم الاعتراف به من قبل موظفي المخابرات علناً أو في الاجتماعات المغلقة مع أعضاء الكونغرس". لقد أصبحت علاقة المخابرات مع وسائل الإعلام، في الأعوام الأخيرة أكثر صعوبة ودقة. نحن أمام شبكة ضخمة للدعاية، تشمل عدداً من مؤسسات الدولة. وأصبح التضليل الإعلامي يمتلك غطاء رسمياً. وأصبح الكذب وفبركة الأخبار، أكثر علانية من مرحلة السبعينيات، بحيث أصبحت وسائل الإعلام الأمريكية، ركيزة للسياسة الخارجية الأمريكية.[42]

---

[41] Ibid.
[42] Ibid.

يُدخل التضليل الإعلامي بشكل منتظم من قبل عملاء المخابرات المركزية، إلى أقسام الأخبار في الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية الأمريكية الكبرى. وبعد أحداث أيلول عام 2001، أسّس وزير الدفاع الأمريكي حينها دونالد رامسفيلد قسم التأثير الإستراتيجي، أو "قسم التضليل الإعلامي" كما يسمّيه الناقدون، فقد صرّح ستيف أدوباتو في مقابلة مع Fox News تاريخ 26 كانون الأول عام 2002: "أعلنت وزارة الدفاع، بأنّه كانت هناك ضرورة لذلك، وهم ينوون فعلاً نشر قصص مزوّرة في الدول الأخرى – في محاولة للتأثير على الرأي العام العالمي".[43]

تعتبر وسائل الإعلام الأمريكية الضخمة الحالية أداة للدعاية الحربية، وهنا يطرح سؤال نفسه: لماذا تبدأ وسيلة إعلامية أمريكية مثل "New York Tims"، فجأة بالدفاع عن الشفافية والحقيقة في وسائل الإعلام الجماهيرية، وأخذت تساعد ويكيليكس في "نشر المعلومات"؛ ولماذا لم يتوقف الناس في العالم لدقيقة ويفكرون حول أساس هذه العلاقات المتناقضة.

لا شيء يثبت من النظرة الأولى بأن ويكيليكس (Wikileaks)، هي عملية سرّية للمخابرات المركزية الأمريكية، لكن وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العلاقات الوثيقة بين وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى وأجهزة الاستخبارات الأمريكية، يمكننا

---
[43] Ibid.

الاستنتاج بأنّ Wikileaks، عملية حرب نفسية نظمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA).

لكنّ الغرب غيّر أولويّاته وبحدّة، منذ سنوات في دعمه "للديمقراطية" ووسائل الإعلام "الديمقراطية"، منتقلاً من دعمه لوسائل الإعلام، (التلفزيون والراديو والصحيفة)، التقليدية، إلى ما يسمّى وسائل الإعلام الجديدة "new media "،(الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية). وأصبح ذلك أكثر وضوحاً في هذه المرحلة.

تستّر خلف هذه التسمية الكبيرة، حتى وقت قريب، عدد من الصفحات الخاصّة للمستخدمين، الذين تبادلوا من خلالها الآراء حول أحداث مختلفة من حياتهم الخاصّة. إلاّ أن الإمكانيات الواسعة للإنترنت، جعلته جذّاباً للاّعبين الكبار كذلك. حيث أنهت الولايات المتحدة عملية انتقال وسائل الإعلام التقليدية، إلى ساحات- الإنترنت في عام 2010. وأدّت إمكانية استيعاب كل أنواع المواد الإعلامية على سكّة واحدة، إلى تأسيس مفهوم "وسائل الإعلام الجديدة"، (New media) – كون ذلك ليس إنتاجاً تلفزيونياً، أو إصداراً مميّزاً، بل خليطاً حقيقياً من الوسائل.[44]

أتيحت لكل شخص تقريباً مع التطور التقني، إمكانية التصوير، وإدخال مقطع فيديو، أو تسجيل صوتي وصور، إلى الإنترنت. إذا كانت إمكانية الوصول إلى مثل هذه التقنيات، متاحة من قبل، لأناس محدّدين فقط، وتتطلّب تأهيلاً خاصاً، للقيام بعمل

---

[44] http://www.for.kg/public_reporter-212-ru.html

ناجح، فإنّ الناس الآن، تلقوا إمكانيات تقنية، لتقديم إنتاج في مستوى البث الإذاعي أو التلفزيوني، دون تدريب تأهيلي خاص.

لقد حصل منذ أكثر من ثلاثة أعوام، انتقال نهائي للبوصلة باتجاه مجال وسائل الإعلام الجديدة. حيث تلقّت السفارات الأمريكية تعليمات، بفتح صفحات في شبكات التواصل الاجتماعية، والتعاون مع المدوّنين في هذه الشبكات.[45] كما تغيّرت بنية تمويل البرامج التعليمية الموجّهة لتعليم الصحافيين الأجانب من قبل الصناديق الغربية المختلفة.

كما تغيّرت وبشكل كامل طريقة العمل مع الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية، وبدأ عمل ضخم لتعليم ما يسمّون المواطنين الصحافيين أو المدوّنين في الإنترنت. إنّ هذا التغيير يبدو، من وجهة نظر الأهداف والمهمات المعلنة شكلياً، مستغرب جداً، كونه يعدُّ خطوة إلى الوراء: لماذا تعليم الناس من الشارع أو شهود عيان عشوائيين، لهذه الأحداث أو تلك، بينما رفع مستوى الاختصاصيين، سيكون أكثر فعالية، وأكثر منطقية وأصولاً، إذا كان الأمر بهذا الشكل.

لكن إذا نظرنا إلى عمل البرامج التعليمية للصحافيين، من جهة أخرى يصبح واضحاً عدم إمكانية التأثير على السياسة الإعلامية لوسائل الإعلام من الأسفل، أي عن طريق هؤلاء الصحافيين الذين يصنعون الأخبار مباشرة. لأنّه لا يمكنهم تجاوز الرقابة. عدا عن ذلك،

---

[45] Ibid.

فإنّ المجال الاختصاصي مرتبط بالكثير من التقييدات المزعجة، كعدم السماح بإبداء الرأي الشخصي مثلاً، وضرورة إلقاء الضوء على كل الأطراف المشاركة في النزاع، والكثير من الإجراءات الأخرى، الموجّهة لضمان، ولو شكلياً إظهار الموضوعية في التغطية. وبالرغم من أن منظمات ومؤسسات إعلامية غربية، مثل "إنترنيوز"، وغيرها، قد حققت نجاحات كبيرة، في تدريب الإعلاميين، من دول العالم الأخرى، ابتداء من مدراء المؤسسات الإعلامية انتهاء بالطلبة المتقدمين إلى كليات الإعلام، وأصبح لها علاقات واسعة جداً في الأوساط الإعلامية، إلاّ أنّها لم تتمكن من إحداث التأثير المطلوب على السياسة الإعلامية الواقعية.

أدرك القائمون على السياسة الإعلامية والدعائية في الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أخيراً، أهمية وسائل الإعلام الجديدة، وحوّلوا أولويات اهتماماتهم نهائياً عام 2009، إلى المدوّنين على شبكات التواصل الاجتماعية.

لقد جُرّبت طرق الدعاية الجديدة، وطُوّرت إلى أن وصلت ذروتها فيما أصبح معروفاً، وسائل الإعلام الجديدة، ابتداء من الحرب على يوغسلافيا، وأثناء "الثورات الملوّنة" في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان. **إلاّ أنّها استُخدمت كسلاح، وللمرّة الأولى في أحداث ما يسمّى الربيع العربي.**[46]

---

[46] Ibid.

إنّ العمل مع من يُسمّون نشطاء- الإنترنت، فتح المجال عمليّاً، لإمكانات غير محدودة في نشر الدعاية، بغض النظر عن درجة صعوبتها. وأصبح من السهل جداً، التلاعب والتحكم بعقل الإنسان، الذي لم يخضع لتعليم خاص، ولا يعرف التعامل مع تيارات المعلومات. إضافة إلى أنّه لا توجد أية متطلبات تقيّد العمل، ويمكن نشر أية إشاعات وأي تضليل إعلامي مكشوف، تتلقفهُ مباشرة وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الغرب وتنشره. كان ذلك واضحاً جداً، أثناء العدوان على ليبيا، عندما كان الكذب المفضوح، يُقدّم على أنّ شاهد عيان قد صوّره، ثم ينتشر بشكل واسع عبر وسائل إعلامهم في كل أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، فإنّ الوسائل التي تُستخدم في تعليم نشطاء – الإنترنت، تعطيهم إمكانية تصحيح عملهم، وإدخالها في المهام المشتركة للدعاية الإعلامية. وبالعودة إلى ليبيا، تجدر الإشارة، إلى أنّه وفي تلك الحالات، التي يصبح الكذب فيها واضحاً، تقول لك وسائل الإعلام أن المعلومات مأخوذة من مواقع الإنترنت أو من أخبار التويتر التي قدمها أشخاص غير اختصاصيين، وأنهم لم يفهموا الأمر على هذا النحو، أو أن الأمور قد اختلطت عليهم، وبهذه الطريقة تُلقى المسؤولية على مصدر هذا الخبر.

لقد أظهرت أحداث "الربيع العربي"، آفاق تطوّر كبيرة جداً لهذا العمل، والأهم فعاليته. لم يعد هناك ضرورة للتأثير على وسائل الإعلام التقليدية، حيث أصبح من الممكن إصدار أية دعوات عبر الإنترنت، ومعالجة التعصّب، والتهديد، وعدم إطلاق نقاش، وقمع

الرأي غير المناسب بكل بساطة، والكذب علنا. لقد أصبح الإنترنت، هو تلك الآلية التي اكتشفها الغرب، ليبعد كل التقييدات، بما فيها تلك العقلانية في الفضاء الإعلامي.

لقد أصبح هذا العمل ظاهراً جداً اليوم في جمهوريات أسيا الوسطى، إنّه يمارس بشكل متتابع، وتنفّذ مشاريع مختلفة في هذا المجال، وتقام عشرات الفعّاليات. هذا هو واقع أيامنا الحالية.

يتم تجنيد عملاء التأثير من ضمن نشطاء الإنترنت، وكقاعدة، يحاولون اختيار الأشخاص ذوي الميول الغربية، وهذا من السهل اكتشافه، عندما تقرأ يومياتهم على الإنترنت، أو مشاركاتهم في المنتديات. ثم يتم دعوة هؤلاء الناس للدراسة. إحدى المؤسسات الأكثر شهرة، في إعداد المواطنين الصحفيين اليوم هي مشروع "ترانزيشن أون لاين". جوهر هذا المشروع تعكسه التسمية بشكل جيّد "قلب نظام الحكم في الإنترنت"، أي أمام أعينكم،[47] وبقواكم. مكتب هذه المؤسسة يقع في العاصمة التشيكية براغ، وتموّل من خلال عدد من الصناديق وسفارات الولايات المتحدة وبريطانيا. إنّ هذه المؤسسة بالذات أسهمت بشكل فعّال في إعداد مدوّني الإنترنت من الدول العربية. افتتحت في عام 2009 مراكز لها في جمهوريات آسيا الوسطى، وتعمل من حينها على إعداد النشطاء من كازاخستان وقيرغيزستان وتركمنستان، وتحاول العمل في أوزبكستان.

---

[47] Ibid.

ما يثير الاهتمام هو محتوى هذه الدراسة. مع أنّ البرامج التعليمية لا تنشر في الإنترنت، مثلها مثل الإعلانات كذلك، يصعب إيجادها، حتى على موقع المؤسسة، حيث تنشر المعلومات في جزئها الأكبر ضمن العناوين الداخلية، التي أنشأتها منظمة "إنترنيوز"، وصندوق سورس والمنظمات الأوروبية الأخرى، إلاّ أنّه يمكن إيجاد تفاصيل مثيرة للاهتمام في مواقع الأشخاص الذين خضعوا لمثل هذه التدريبات. حيث يعطى اهتمام خاص لأسس أنظمة الإنترنت الخفية، وتنسيق العمل عن بُعد، وحل المهمّات الملحّة للتواصل، في ظروف العزوف عن النشر، واختراق المصادر المفتوحة للمعلومات حول هذا النشاط. السؤال المشروع الذي يطرح نفسه- ما الذي يُعدّونه في هذه التدريبات؟ لماذا لا يدرّسون مثلاً أُسس الصحافة، مثل التأكد من صحّة المعلومات والخبرات الضرورية الأخرى.

يسمح تحليل المعلومات المتوفّرة بالقول، أن المواضيع الرئيسة التي تُدرّس، هي إعداد الناس ذوي وجهات النظر الغربية والمعارضين للسلطات المحلّية، في المجالات التالية: جذب وزيادة عدد جمهور مواقعهم الإلكترونية الخاصّة، أو إلى الحسابات الإلكترونية في المنتديات، وخبرات آليّات التآمر، وتجنّب المهارات التنظيمية الممكنة، وغيرها من المهارات الضرورية. إضافة إلى كيفية تجاوز الرقابة وتجنّبها، والعمل كذلك بشكل منظّم، في ظروف بما في ذلك أعمال الشغب، وحالة الطوارئ، وتشديد الرقابة من قبل السلطة ومواجهتها بفعالية. لابدّ من الإشارة أنّه، وكقاعدة أن هؤلاء الناس من السهل

التلاعب بعقولهم والتحكم فيها، والذين قد غُرست فيهم ليس منظومة محدّدة من القيم فحسب، بل ووجهات نظر حول العمليات الاجتماعية والسياسية في بلد الإقامة. أضف إلى ذلك أن رأي هؤلاء الناس من السهل تصحيحه من خلال مواقع التواصل الإلكترونية المعروفة، التي تحدّد عملياً العلاقة بكل أطياف الحياة الاجتماعية والعلاقات الدولية، ومن خلال وسائل الإعلام الغربية كذلك.

يختلف هؤلاء النشطاء عن الصحفيين، بأنّهم لا يكترثون بالموضوعية، والبحث عن الحقيقة وعن أي شيء آخر. بالنسبة لهم الناس مقسومون إلى قسمين: نحن وهم. نحن دائماً على حق بغضّ النظر عن الحقائق، هم دائماً على خطأ. عندما يحدّدون من نحن؟ ومن هم؟ لن ينطلقون من قناعاتهم، بل استناداً إلى رأي وسائل الإعلام الغربية ومصادر- الإنترنت المعروفة.

يستخدم - البيت الأبيض وأدواته المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون، الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية من أجل قلب أنظمة الحكم في العالم، منذ عام 2000 تقريباً. فقد تم تأسيس صناعة متكاملة للتضليل الإعلامي، والتلاعب والتحكم بالرأي العام. حيث يحاول النشطاء الواقعيون والافتراضيون بأمر من واشنطن تكوين قناعة لدى الرأي العام، "بعفوية" الاحتجاجات الشعبية، لكن عمليات الحرب النفسية التي تمارسها هذه المؤسسات، فتُقدّم على أنّها "التعبير الحرّ للرأي العام". إنّ كل الأحداث الأخيرة "الربيع العربي"، و"الثورات الملوّنة"، أو في أوكرانيا، هي مثال نموذجي

لكيفية استخدام الولايات المتحدة للحالة الاقتصادية والاجتماعية السياسية غير المستقرة في البلد، لإحداث تغييرات راديكالية في أنظمة الحكم في هذه الدولة أو تلك، وفقاً لمخططاتها الاستعمارية. وتشير الكثير من الوثائق[48] إلى الدور الرئيس لشبكات التواصل الاجتماعية، وبخاصّة الفيسبوك والتويتر في تنظيم احتجاجات "الربيع العربي"، وتجنيد قوى المعارضة لزعزعة الاستقرار السياسي. وبمساعدة شبكات التواصل، نسقت أدوات البيت الأبيض في مصر، وتونس، واليمن، والجزائر، وسورية، وفي أوكرانيا كذلك، توزيع المجموعات الاحتجاجية من السكان، وجمعتهم في النقاط المتفق عليها، من أجل إقامة تظاهرات احتجاجية. كما وحصل بمشاركة نشطة من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية، تجنيد الناس للقيام باحتجاجات معادية للسلطات من خلال إرسال دعوات ونشر إعلانات سياسية في شبكات التواصل وهلمّ جراً.

لقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عام 2010، صراحة أن الولايات المتحدة خصصت عن طريق وزارة الخارجية 25 مليون دولار على الأقل سنوياً، لمساندة المدوّنين والنشطاء على الإنترنت، من أجل استخدامهم في الحرب الإعلامية وتنسيق الحركات الاحتجاجية.[49] كما وأعلنت صحيفة الغارديان البريطانية عام 2011، عن إعداد وزارة الدفاع الأمريكية برنامجاً إلكترونياً

---

[48] http://voprosik.net.

[49] . http://ru.journal-neo.org

خاصّاً، من أجل التلاعب والتحكم بمزاج أعضاء شبكات التواصل، بمساعدة شخصيّات وهمية متصلة على الشبكة، تعمل على التأثير العقلي على مستخدمي الإنترنت، وتساهم في نشر الدعاية الأمريكية. سمّيت العملية "الصوت الصادق"، (Operation Earnest Voice, OEV). فقد أعلن قسم الدراسات في وزارة الدفاع الأمريكية "DARPA" عام 2011، عن مناقصة لإعداد ضمن هذه العملية برنامج خاصّ اسمه "وسائل الإعلام الاجتماعية في الاتصالات الإستراتيجية"، (Social Media in Strategic Communication). لقد كُتب في الملاحظة التوضيحية للمناقصة: "تتبدّل القوات العسكرية في الظروف التي تُنفّذ فيها العملية، بسرعة تحت تأثير المدوّنات في الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعية، وخدمات تبادل الملفّات (مثل اليوتيوب) وتكنولوجيات الهواتف المحمولة. وإنّ نشر الخدمات الاجتماعية يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً على طبيعة النزاعات. فالاستخدام الفعّال لهذه الخدمات، يسمح للقوى العسكرية بتنفيذ مرافقة إعلامية أكثر نوعية للعملية".[50]

تم توقيع العقد المناسب بين القيادة المركزية للولايات المتحدة (CENTCOM) مع شركة Ntrepid الكاليفورنية، التي رُخّصت لهذا الغرض، لتنفيذ هذا البرنامج، عام 2011، بمبلغ 2,76 مليون دولار. نّفذت المراحل الأولى لعملية "الصوت الصادق"، "بنجاح" في العراق، أمّا التطوّرات البرمجية الجديدة، استخدمت كسلاح نفسيّ ضد

[50] Ibid.

مناهضي الحرب. ثم تبع ذلك زيادة لتمويل العملية وصلت إلى 200 مليون دولار، حيث استمرّ استخدامها في كل الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة.[51] ويعتبر خبراء المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون، هذه العملية كمكوّن مهم جداً، في حل مهمات التفوّق السياسي-الإيديولوجي الموضوعة من قبل البيت الأبيض في هذه المناطق.

إنّ هذه التقنية موجهة لاستخدامها في الفيسبوك والتويتر، حيث تعطي إمكانيّة التواصل مع المدوّنين بلغتهم الأم، أي بالعربية والفارسية والأوردو والبوشتو ولغات أخرى. ويسمح البرنامج الجديد المصمّم، بالتواصل على مدار الساعة في محادثات، مع أيّ عدد كان، مهما كبر من المدوّنين على الإنترنت، ومحادثات "التشات" وأشخاص بأعينهم. وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية، بتنفيذ الاستخدام الفعلي لبرنامج SMISC، ضمن نطاق عملية "الصوت الصادق"، سويّة مع حلفائها. فقد صرّح الناطق الصحفي باسم القيادة المركزية بيل سبيكس، إن تصميم برنامج SMISC، يسمح باستخدام المدوّنات في المواقع الإلكترونية الخارجية، من أجل مواجهة "الدعاية المعادية خارج حدود الولايات المتحدة".[52]

يعمل برنامج "الصوت الصادق"، وبرنامج SMISC، الذي يدخل ضمنه، على الشكل التالي: يتم إنشاء شبكة من الأشخاص

---

[51] Ibid.
[52] Ibid.

الوهميين المتصلين بالإنترنت، بعلامة تسجيل محليّة في الفضاء الإعلامي في مختلف الدول المستهدفة. يتم نتيجة هذه الطريقة، تكوين انطباع، بوجود أشخاص واقعيين وفعليين، موجودين في مناطق مختلفة من العالم، متصلين بالشبكة. حيث يعد لكلّ من الشخصيات الوهمية "خرافة سيرة ذاتية" منفصلة، وتفاصيل "شخصيّة". يجب التنويه أنّه يستحيل كشف عملية التلاعب بهؤلاء الأشخاص الوهميين، المتصلين بالإنترنت، والذين يصبحون بسرعة، محل ثقة المدوّنين المحليين. يسمح هذا البرنامج لمراقب واحد من محطة المراقبة الخاصّة، أن يتابع عملية التواصل مع أكثر من عشرة أشخاص واقعيين في الفضاء الإعلامي، موجودين في أماكن مختلفة من العالم.

إنّ هذا البرنامج وحسب رأي قيادة البنتاغون والمخابرات المركزية الأمريكية، يضمن "غطاء ممتازاً وحججاً قويّة للرفض". حيث يتم باستخدام هذه التكنولوجيا، تسميم زائري صفحات الإنترنت، وغرس في عقولهم عداء قوميّ وعرقيّ وسياسيّ، وفقاً للأهداف الموضوعة من قبل المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاغون.[53]

فعلاً لقد كشف موظف المخابرات المركزية الأمريكية السابق إدوارد سنودن، أن المخابرات الأمريكية والبريطانية قد

---

[53] Ibid.

مارست وتمارس الدعاية من خلال شبكات التواصل الاجتماعية في دول مختلفة بهدف تنفيذ سيناريوهات "الربيع العربي" أو "ثورة ملوّنة".[54]

حسب معلومات غالينا غرينفالد الصحفية العاملة في جريدة الغارديان البريطانية، التي نشرت لأوّل مرّة الوثائق السريّة لموظف المخابرات الأمريكية السابق سنودن، بأن أجهزة الاستخبارات الغربية، تنظر إلى شبكات التواصل الاجتماعية، كوسيلة مناسبة للتلاعب والتحكم بالرأي العام. كما تكشف الوثائق، كيفية استخدام هذه الشبكات من أجل نشر الإيديولوجية الغربية، والمعلومات الكاذبة والتشويهية بحق السياسيين غير المرغوب بهم.[55]

لقد ورد كذلك في منشورات غرينفالد مقاطع من تقرير مركز العلاقات الحكومية البريطاني تحت اسم "علم النفس: درجة جديدة في تطوير العلاقات". يتحدّث التقرير بشكل خاص، كيف نوقشت عام 2010، أثناء أحد الاجتماعات الدورية لممثلي المخابرات البريطانية والكندية والنيوزيلاندية والأسترالية والأمريكية، طرق تشويه سمعة الحكومات الأجنبية، باستخدام "الدعاية"، و"الكذب"، و"الرسائل الجماعية"، و"القصص الخاصّة" في شبكات التواصل الاجتماعية.[56]

---

[54] http://russian.rt.com/article/26678

[55] Там же.

[56] Там же.

كما ورد في التقرير أن أحد أهم أهداف منظّميه: استخدام تقنيات الإنترنت للتحريض على هذا الحدث أو ذاك في الفضاء الواقعي والافتراضي، وتم في التقرير شرح كيفية "انتقاء الصحفيين، الذين يمكن استخدامهم في نشر المعلومات الضرورية".

تعمل على سبيل المثال في أوكرانيا منظمة تحت اسم USAID بالتعاون مع صندوق "فازراجدينيا" (النهضة)، (تابع لرجل الأعمال الأمريكي سورس). وقد حدّث أوليغ تساريوف المرشح السابق لرئاسة الجمهورية في أوكرانيا، عن طريقة عمل هذه المؤسسة قائلاً، أن موظفيها يستعينون بخدمات "المركز الأوروبي للصحفيين" مقره هولاندا. تطرح هذه المؤسسة مشروع تحت اسم «MediaNet»، يتلخّص جوهره في تأسيس شبكة في أوكرانيا للصحفيين، ومدوّني الإنترنت، ونشطاء شبكات التواصل الاجتماعية، ورؤساء تحرير وسائل الإعلام، وأعضاء المنظمات الاجتماعية والقادة الشباب. هذا ما يسمح للولايات المتحدة من تقوية تأثيرها على العمليات السياسية الداخلية الأوكرانية. كما وينفّذ حالياً على الأراضي الأوكرانية وبتمويل مباشر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة USAID، "المشروع الإعلامي الأوكراني (U-Media)" بميزانية تقدّر بحوالي 14 مليون دولار. حيث تم خلال تنفيذ هذا المشروع إعداد أكثر من 1220 برنامجاً إذاعياً و 270 برنامجاً تلفزيونياً، وتم تدريب أكثر من 3700 إعلامي من وسائل الإعلام المختلفة ووسط- الإنترنت.[57]

---

[57] Там же.

دور الدبلوماسية الأمريكية والإنترنت في "الربيع العربي"

لقد كان الانحلال السريع للاتحاد السوفيتي، كارثة جيوسياسية ضخمة أصابت العالم أجمع. وتطلّب ذلك من الولايات المتحدة وقتاً طويلاً، كي تتأقلم مع الواقع الجديد، وتدرك ما حصل. لذلك كانت تسير في التسعينيات من القرن الماضي بحذر شديد، خطوة وراء خطوة، للتأكد من حدود الممكن بالنسبة إليها. وسرعان ما تبيّن أنّه لا توجد حدود غير ممكنة، تعيق تحرّكها، عدا عن ما يسمّى بالشرعية الدولية. أوتي ببوش الابن إلى السلطة، وكان عليه صياغة السيطرة العالمية الأمريكية، وإيجاد العدوّ الوهمي البديل عن الاتحاد السوفيتي. لذلك كانت التفجيرات في نيويورك وواشنطن، التي أزاحت القواعد الشرعية والقانونية والأخلاقية الدولية من طريق الولايات المتحدة، لتأمين هذه السيطرة، تحت ذريعة الدفاع عن النفس والحرب على "الإرهاب".

ومع ذلك وحتّى في ظروف غياب العدوّ المتكافئ بالمعنى العسكري، لم تتمكن الولايات المتحدة من إركاع الجميع، وتحويل القوّة العسكرية والاقتصادية، التي ليس لها مثيل في التاريخ البشري، إلى سلطة سياسية دون حدود. فقد ولّدت سياسة أمريكا الجديدة، وفي كل القارات تقريباً، وفي معظم دول العالم، مزاجاً معادياً كبيراً للسياسة الأمريكية، وحتى في الدول الحليفة لها. لم يتقبل العالم الإملاءات الأمريكية، وانطلقت مواجهات غير سارّة على مبدأ:

"الكل ضد أمريكا، وأمريكا ضد الجميع". وتبيّن أنّ موارد الولايات المتحدة، غير كافية للاستمرار في مواجهات كهذه.

وما يميّز سياسة الولايات المتحدة دائماً، هو التناسق الهارموني في العناد والتتابع، في الأهداف والصلابة في طرق الوصول إلى هذه الأهداف. وما يساعدها في ذلك هو الإخطبوط الإعلامي الضخم الذي تمتلكه، ونظام الحزبين. لم يستطع فشل سياسة بوش إلاّ أن يولّد المحاولة في الولايات المتحدة لإيجاد طرق أخرى، وإستراتيجية أخرى للوصول إلى الهدف، الذي سارت وتسير عليه أمريكا منذ عشرات العقود.

لذلك ظهرت أمريكا الجديدة، متجليّة برئيس أسود، حائز عل جائزة نوبل للسلام، تخلّى "طوعياً" عن دور الديكتاتور، وأخذ على نفسه "رسالة" صعبة، بأن يكون قائداً للإنسانية على طريق "عصر جديد من التعاون المتبادل".

ووضعت الدولة الأعظم في العالم قوّتها في خدمة "المنفعة العامّة"؛ أمّا الدول الأخرى، التي "أدركت" مسؤوليتها، فقد توحدت حول الزعيم، وساهمت بقسط كبير في "حل" المشاكل الإنسانية الكونية العامّة. بدت وكأنّ هذه العقيدة، عقيدة إستراتيجية برّاقة، تستجيب لوقائع القرن الجديد، لكنّها أخذت بالتصدع بسرعة كبيرة.

توضّح بسرعة أنّ الدولة التي تستهلك ضعف ما تنتج، يختلف تصوّرها عن "المنفعة العامّة"، كثيراً عن غيرها من الدول والشعوب الأخرى.

وتبيّن أن شراء القيادات السياسية في دول أخرى، على مبدأ- إن الولايات المتحدة تغمض عينيها عن "الخاصيّة الوطنية للديمقراطية"، مقابل أن تكون دولهم تابعة لأمريكا لا أفق لها.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، بأن المشاكل المتراكمة في دول العالم الثالث، وبخاصّة في الدول العربية، ستؤدي حتماً إلى ثورات، وسقوط الحكام الموالين، وقررت ترؤس الحركة الشعبية، وتوجيهها في الاتجاه "الصحيح"، بدل أن تضيّع قواها سدى، لإنقاذ الأنظمة التي استهلكت نفسها. وهذه الإستراتيجية لن تجلب أيّة مغامرة جديّة للهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهي استمرار لسياسة "الثورات الملوّنة"، الموجّهة إلى تشكيل حكومات وطنية أكثر استقراراً، وأكثر انصياعاً، تكون بمثابة لبنات قوية لإمبراطورية الولايات المتحدة، تضمن لها السيطرة على أنابيب النفط والغاز وضخّه في الاتجاهات "الصحيحة"، وتؤثر على مصالح روسيا والصين في هذه الدول، وتمكنها من تنفيذ المشاريع التي فشلت إدارة بوش الابن في فرضها عن طريق القوة العسكرية.

الحسابات هنا واضحة: إنّ أمريكا التي تمتلك التفوق المطلق على كل الدول الأخرى، في المجالات العسكرية والاقتصادية والإعلامية، ولديها إمكانية القيام بالخطوة الأولى، ورسم قواعد اللعبة، ستكون المستفيد الأكبر من هذه الأزمات.

انعطاف جوهري في نشاطات الدبلوماسية الشعبية الأمريكية والعمل على تكوين المزاج الاحتجاجي لدى المواطن العربي بعد أحداث أيلول عام 2001

أصبحت الدول العربية هدفا للدبلوماسية الشعبية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، وبخاصة بعد تصريح الرئيس جورج بوش الابن تاريخ 14 تشرين أول 2001، أثناء مؤتمر صحفي، عندما قال: "إنني مندهش من هذه الدرجة من سوء الفهم لبلدنا، لدرجة أن هناك من يكرهنا، فأنا شأني شأن معظم الأمريكيين، لا أستطيع فهم ذلك لأنني أعلم كم نحن أناس طيّبون"[58] قبل ذلك انتهجت الولايات المتحدة دبلوماسية شعبية ليّنة، موجّهة بالأساس ضد "الهيمنة" السوفيتية في المنطقة، وتكوين صورة إيجابية لها. إلاّ أنّها لم تتمكن على مدى عشرات السنوات، من القضاء على النزعة المعادية لسياساتها، والتي بدأت تظهر منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي. حيث رفض الكثير من النخب الحاكمة، مشاريع نشر الثقافة الأمريكية. لكن النفط والعامل السوفيتي، دفع حكومات دول مثل السعودية ومصر، إلى الموافقة على تنفيذ الكثير من المشاريع الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، أثناء "الحرب الباردة". أمّا بعد انتهاء المواجهة بين القطبين، فقد تم تقليص كبير في تمويل مثل هذه

---

[58] George W. Bush press conference, October 2001, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/10/20011011-7.html#status-war (accessed April 10 2005

المشاريع، هذا ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى التراجع عن البرامج في مجال الإعلام والثقافة والتعليم، التي كانت تنفذ في الدول العربية. مما أثر حسب رأيهم بشكل كبير على تطور النزعة المعادية لأمريكا في المنطقة .

تم بعد أحداث 11 أيلول 2001، تجنيد موارد ماليّة ضخمة، وأعدت حوالي 350 من البرامج الجديدة المختلفة في مجال التعليم والثقافة والإعلام، لنشر "الديمقراطية"، وخلق شريحة من المواطنين من الدول العربية، تسترشد بقيم الولايات المتحدة وسياساتها.[59]

توحّدت هذه البرامج كلّها، تحت مشروع ضخم سمّي "المبادرة لدعم الشراكة في الشرق الأوسط" (Middle East Initiative Partnership)، الذي يتم تنسيق عمله، من مقرّه الرئيس في وزارة الخارجية الأمريكية، ومن فرعه الإقليمي في تونس.

حددت وزارة الخارجية الأمريكية بوضوح هدف هذا المشروع عام 2002 - تنفيذ إصلاحات ديمقراطية في دول مثل: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الأراضي الفلسطينية، إيران، العراق، ليبيا. استناداً إلى وثائق وزارة الخارجية، فإن الإصلاحات "الديمقراطية"، يجب أن تنفّذ بمساعدة المشاريع التالية: 1- تغيير النظام السياسي عن طريق تأسيس أحزاب موالية، وإعداد سياسيين بديلين، وتحرير المرأة،

---

[59] Н. Цветкова. Американский фактор в арабских"http://meast.ru. революциях»

وتكوين مزاج "ديمقراطي" موال لدى الشباب. 2- تغيير المناخ الاقتصادي، عن طريق تشكيل فئة من رجال الأعمال والحقوقيين، الذين تلقوا "التعليم الغربي"، وتغيير القوانين التشريعية في الدول المستهدفة. إصلاح نظام التعليم كلّه، عن طريق توسيع إمكانية حصول المرأة على التعليم، ومراجعة خطط الكتب المدرسيّة، وتزويد المدارس والجامعات بالكتب الدراسية الأمريكية

كانت المشاريع المذكورة أعلاه، قبل 11 أيلول 2001، تحاكي جزءاً محدداً من سكان دول المنطقة الذين درسوا في الولايات المتحدة، وفي بلدانهم، وأسسوا حركات سياسية، ونقابات، ومنظمات نسائية على اختلافها... إلخ. لكن الولايات المتحدة غيّرت، ولأوّل مرة، منذ إقرار الدبلوماسية الشعبية قبل ستين عاماً، الجمهور المستهدف، والبرامج الهادفة إلى نشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية: حيث أخذت بتدريس الشباب والنساء ما دون الخامسة والعشرين من العمر، بدل النخب الحاكمة والعسكر. عدا عن ذلك، حدّثت وزارة الخارجية تكتيك تنفيذ البرامج: بدل مساندة الأنظمة السياسية الموالية والجيش، عملت أمريكا على تأسيس أحزاب بديلة، ومؤسسات غير تجارية، وإصلاح نظام التعليم. كان المتلقون الأساسيين لبرامج الدراسة الأمريكية، والتبادل العلمي على مدى عشرات السنوات، هم ممثلو الحكومات والأوساط العسكرية، هذا ما أدّى إلى تعميق علاقات الصداقة، بينهم وبين الولايات المتحدة، والاستقرار في المنطقة. لكن، وابتداء من عام 2002، فقد تراجعت حكومة الولايات المتحدة

عن هذا التكتيك، وانخرطت في تعليم الشباب طرق الصراع السياسي "الحضاري"، وتأسيس منظمات عربية غير حكومية، دخلت في الصراع من أجل "حقوق الإنسان"، وتأسيس مجتمع مدني، وفي تعليم النساء في مجال السياسة والتجارة.

النتائج التي حصلت عليها الحكومة الأمريكية حتى عام 2010، لقاء تنفيذ هذه البرامج: أولاً: ازداد بشكل كبير عدد الشباب العرب الذين أنهوا دراستهم السياسية في الولايات المتحدة، وفي بلدانهم. فإذا تم جذب الآلاف إلى برامج الدراسة والتبادل، حتى نهاية عام 2000، فقد قدروا بمئات الآلاف أعوام 2004 – 2009. استقدمت وزارة الخارجية الأمريكية، عام 1998، على سبيل المثال حوالي 3300 شخص من مصر، لتدريسهم برامج في مجال تطوير الديمقراطية، أمّا في عام 2007 فقد وصل عددهم إلى 47300 شخصاً، وفي عام 2008 إلى 148700 شخصيّة.[60]

أكثر الدول التي ركزت عليها الولايات المتحدة، في تنفيذ عملية تدريس كبيرة للشباب والنساء، وأعضاء المؤسسات الديمقراطية ..إلخ. كانت مصر والأردن والمغرب واليمن وتونس .. ودولاً أخرى.

ثانياً: تمكنت الولايات المتحدة، عدا عن زيادة أعداد المواطنين العرب الدارسين لمبادئ الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، من تنفيذ عدد من المشاريع المهمة، التي لعبت دورها في تجنيد جزء من

---

[60] Там же.

السكان حول مبادئ الثقافة السياسية للولايات المتحدة. من هذه المشاريع تأسيس مجموعات شبابية، تتمثل بالقيم "الديمقراطية"، وتحفيز مشاركة النساء بفعالية في الحياة السياسية وتطوير الحركة العمالية.

أصبح تأسيس فئة شبابية تتمثل بالولايات المتحدة وبقيمها "الديمقراطية"، أكثر المشاريع المثيرة للاهتمام، التي لعبت دورها في تطوير الحركة المعارضة في الدول العربية. حيث اعتمدت الولايات المتحدة على جذب الشباب الفقراء، المحرومين من إمكانية مواصلة تعليمهم، وحددت أمريكا هذه المجموعة من الشباب، كشباب مجموعة المغامرة (underserved youth)، التي لها قابلية كبيرة، في أن تنخرط في العصابات الإرهابية . لقد صرّح مسؤولون من وزارة الخارجية، أكثر من مرّة بأنّ: " الشباب الذين يتم اختيارهم في برامج الدراسة، ليسوا من أبناء النخبة"، وهذا ما يعتبر غير عاديّ في الولايات المتحدة . لقد كانت حكومة الولايات المتحدة، قبل أحداث 11 أيلول عام 2001، تختار وكقاعدة لبرامجها، الشباب الذين لهم آفاق احتلال مواقع مهمة في المجتمع في مجال الإدارة. لكن اليوم تغير جذرياً جمهور الشباب المستهدف لبرامج الولايات المتحدة. أصبح قبل كل شيء أصغر سناً، حيث يتم استيعاب، ليس طلاب السنوات الجامعية الأخيرة، كما كان سابقاً، بل التلاميذ من سن الثامنة حتى السابعة عشر. حيث تم تأسيس مدارس خاصّة لهم لتعليم أسس "الديمقراطية" والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التكنولوجيات السياسية و أسس

الحركة الاحتجاجية. وفي محاولة لتجنب، انضمام المجموعة المغامرة، إلى العصابات المتطرفة، أسست الولايات المتحدة برامج خاصّة لدراسة اللغة الإنكليزية، ولنظام المدارس الصيفية، التي شملت دول الشرق الأوسط كلّها.

زادت حكومة الولايات المتحدة، نشاطها، ابتداء من عام 2004، مع الأعضاء الفعّالين في المعارضة التونسية، حيث تم دعوة خمسة عشر زعيماً قيادياً منهم إلى أمريكا، ضمن برنامج وزارة الخارجية، أمّا سفارتها في تونس، فقد ساندت بفعالية، المنظمات غير الحكومية، ونفذت الحكومة الأمريكية ابتداء من العام نفسه مشروعاً كبيراً، موجّهاً لتدريس الطلبة والتلاميذ في مجال بناء المجتمع المدني. وتم إدخال سلسلة محاضرات إلى المدارس والجامعات كلّها حول الموضوع نفسه.

عدا عن ذلك، فقد وجهت حكومة الولايات المتحدة، الشباب للمشاركة بفعالية في كل العمليات السياسية الجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتفتخر هذه الحكومة في وثائقها الرسمية، بأن الفضل يعود لها، ولنجاح دبلوماسيتها الشعبية المهم، الذي ضمن إجراء الانتخابات البرلمانية في لبنان والكويت، والانتخابات الرئاسية في مصر، ونجاح المرشحين السياسيين "المعتدلين" عام 2005، في ظل وجود تنافس بين الكثير من المرشحين. حيث درّبت الولايات المتحدة، قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية في لبنان، طواقم المنظمات المراقبة للانتخابات كلها، والذين نشروا بدورهم معلومات عن حقوق الناخبين

في كل أنحاء لبنان، والأهم فقد دربت مرشحين من 11 حزباً، على كيفية إجراء الحملات السياسية. الطريقة نفسها، استخدمتها حكومة الولايات المتحدة، قبيل الانتخابات في مصر والكويت والدول الأخرى . درّبت في مصر وحدها، خمسة آلاف مراقب شاب للانتخابات، وقامت بعملية تدريس واسعة للصحفيين، وأسست عدداً من الصحف الجديدة . لابدّ من التنويه، أن مصر كانت ومازالت الهدف الرئيس، لبرامج حكومة الولايات المتحدة، والموجّه إلى تأسيس منظمات غير حكومية و معارضة. وقد جرى تمرير هذه المشاريع كلّها تحت الشعار الرسمي للولايات المتحدة- "التغيير من الداخل" (Supporting Change from Within). هناك شرط مهم، عدا عن إعداد السياسيين، لإحداث إصلاحات "ديمقراطية" من الداخل، هو تدريب الصحافيين، الذين تمكنوا من استيعاب طريقة تغطية النشاطات السياسية، وتعلموا اللغة الإنكليزية، وتلقوا منحاً مالية لإطلاق وسائل إعلامية. لقد أسست الولايات المتحدة عدداً من وسائل الإعلام في فلسطين، ولبنان، والأردن، وأفغانستان والمغرب.

تعتبر مسألة "تحرير" المرأة، أحد التوجهات المثيرة للاهتمام في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. والمقصود من هذا المصطلح، هو حصول المرأة على "حقوقها" الاقتصادية والسياسية، أي الحق في المشاركة في الصراع السياسي والتصويت، وكذلك الحق في تأسيس تجارة خاصّة بها. وحسب منطق الولايات المتحدة، فإن تحرير المرأة، يجب أن يؤدي إلى تغيير أركان المجتمع الشرقي التقليدي، كون

دورها في هذا المجتمع ينحصر فقط ضمن القوانين الإسلامية. لذلك تم تأسيس عدد من المدارس المتخصصة في المنطقة، دعيت إليها ممثلات الجنس اللطيف من الدول المستهدفة كلّها، لدراسة أسس إجراء العمليات والانتخابات وتطوير مشاريع التجارة الصغيرة. الأكثر شهرة من هذه المدارس، هي مدارس التكنولوجيات السياسية، التي تم تأسيسها في قطر والكويت. حيث تعتمد الدراسة فيها على قوانين الصراع السياسي، وقد أصبح عدد من النساء اللواتي درسن في هذه المدارس، أعضاء في برلمانات دولها في الأردن، وعمان، وتركيا، والكويت، والبحرين، والعراق. كما كان هناك عدد من المشاريع، موجهة، لتلقي النساء علوماً في مجال التجارة الخاصة. وتم أعوام 2009 - 2010، تأسيس مشروع أمريكي على شبكات الإنترنت تحت اسم The Online Activism Institute، لنساء مصر، اللواتي يرغبن في المشاركة النشطة في الصراع السياسي. أمّن موقع الإنترنت هذا الدراسة عن بعد لحوالي 50 امرأة من سن 18- 50. وتم في المغرب تعليم حوالي أربعة آلاف امرأة، واللواتي شاركن في الانتخابات المحلية. ساهمت هذه الدراسة في أن تتمكن النساء من تجاوز حاجز نسبة 15% لاحتلال مقاعد في المجالس المحليّة في المغرب.

لقي كذلك تطور الحركة العمالية والنقابية، اهتماماً وافياً من جانب الدبلوماسية الشعبية للولايات المتحدة. فقد تمكنت الحكومة الأمريكية، خلال عدد من السنوات، من تأسيس شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والتي أصبحت مراكز

استقطاب لأولئك المواطنين الذين يناضلون من أجل إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية. حيث تم تأسيس في تونس ومصر على سبيل المثال، ما يسمّى "مركز التضامن" من أجل توحيد العمال وتطوير الحركة النقابية. جمع المركز حوله الآلاف من العمال، وهذا ما ساعد على إطلاق مظاهرات عمالية، انتشرت في مصر وعدد من الدول الأخرى، قبل كانون أول عام 2010، وكانون الثاني 2011. [61]

ثالثاً- لا بدّ من التنويه أيضا إلى البرامج الإعلامية. حيث أطلقت الحكومة الأمريكية ابتداء من أعوام 2002- 2004 حوالي عشر محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية. الأكثر شهرة منها - قنوات "سوا"، و"فاردا"، و"العراق الحرّ"، و"صوت أمريكا باللغة الكردية"، و"شبكة الأخبار الفارسية" وأخرى. تم تأسيس معظمها كما هو مبين من أسمائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأكثر اتساعاً من هذه القنوات- قناة "الحرّة"، والتي تغطي المنطقة المذكورة كلّها. تمكنت قناة "الحرّة"، المسيّسة بامتياز من جذب اهتمام الشباب عن طريق برامج مثل: "ساعة ديمقراطية"، و"آراء النساء"...إلخ. البرنامج الأكثر شهرة في برامج هذه القناة هو المسلسل الوثائقي تحت اسم: "العرب في الولايات المتحدة"، والذي بثّ أربع مرات في الأسبوع. يثبت الخبراء الأمريكيون من أصل عربي للمشاهد، بأن العرب قدموا مساهمة كبيرة في تأسيس النظام الحكومي في الولايات المتحدة: حيث هاجروا إلى هناك بأعداد كبيرة، وشاركوا في التصويت، وفي

---

[61] там же.

تطوير التجارة ...إلخ. يبثّ المسلسل باللغة العربية ومترجماً إلى اللغة الإنكليزية، مترافقاً مع موسيقا عربية، ونماذج مصوّرة كثيرة عن النظام السياسي في الولايات المتحدة .

ساهمت وتساهم هذه المشاريع كلّها، بنشر الأمزجة والتطلعات "الديمقراطية" وسط الشباب والنساء وفئات واسعة من السكان. ويشير الكثير من الخبراء الأمريكيين، بأنّ برنامج "مبادرة دعم الشراكة في الشرق الأوسط"، أسس "شبكة من المدافعين العرب عن الديمقراطية، والنشطاء الذين يرحبون بالمساعدة من جانب الديمقراطية الأمريكية، ويروجون للشكل الإيجابي لديمقراطية الولايات المتحدة وسط السكان المحليين"

برامج الإنترنت في الدبلوماسية الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية

الدبلوماسية الشعبية التقليدية هي إحدى وسائل التأثير على الرأي العام في الدول الأجنبية. تضمنت الدبلوماسية الشعبية قبل ظهور الإنترنت، برامج تأثير على الدول الأخرى: 1- دعاية إعلامية، تنفذ من خلال الراديو والتلفزيون، 2- تعليم مجموعات تخصصية- اجتماعية محددة من السكان، بهدف تكوين نخبة موالية و 3- نشر الثقافة السياسية الأمريكية، عن طريق إقامة المعارض، والسينما وهلمج.

لكن الازدياد الدائم لأعداد مستمعي الراديو، ومشاهدي البرامج التلفزيونية من خلال الإنترنت، والذين يمتلكون موارد محددة ويناقشون القضايا السياسية والاجتماعية المهمة في شبكات التواصل الاجتماعية، غيّر جوهر الدبلوماسية الشعبية المعاصرة. حيث نقلت حكومة الولايات المتحدة برامجها إلى الفضاء المعلوماتي، ليصبح الجمهور المستهدف الملايين من الناس، المشاركين في 600 ألف شبكة تواصل اجتماعية.[62]

هناك عدد من المصطلحات التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة، لتحديد الأسلوب المبتكر في التأثير على المجتمع الخارجي بمساعدة الإنترنت: الدبلوماسية الرقمية (*Digital Diplomacy*)، دبلوماسية- الإنترنت (*Internet Diplomacy*)، دبلوماسية شبكات التواصل الاجتماعية (*Twitter Diplomacy*)، والدبلوماسية الشعبية

[62] World Telecommunication /ICT Development Report 2010

ويب 2,0 (*Public Diplomacy Web 2.0.*). المصطلح الأكثر انتشاراً وسط قياديي السياسة الخارجية للولايات المتحدة هو الأخير، الذي سوف نستخدمه في هذه الدراسة.

إن الدبلوماسية الشعبية ويب 2,0 - هي ميكانيزم التأثير على الجمهور الخارجي بالطرق التالية: إدخال الراديو والبرامج التلفزيونية في شبكة الإنترنت، نشر مراجع عن أمريكا، تكون متاحة للجميع في إطار رقمي، نشر نقاشات سياسية على الإنترنت، وإنشاء صفحات فردية، لأعضاء الحكومة الأمريكية على شبكات التواصل الاجتماعية، وكذلك من خلال إرسال المعلومات إلى الهواتف الخليوية.

تسمح البرامج التفاعلية للراديو والتلفزيون، لحكومة الولايات المتحدة الوصول بسرعة للمستهلكين، وتلقي ردة فعل الجمهور مباشرة، وكنتيجة، تغيير محتوى دعايتهم الإعلامية إذا لزم الأمر. تؤثر المجلات الإلكترونية عن الولايات المتحدة، على الشباب، الذين يتلقون المعلومات، من خلال النماذج المرئية والكليب.[63] إن الرقابة الدائمة لشبكات التواصل الاجتماعية، تسمح لواشنطن توجيه نقاش القائمين على المواقع الإلكترونية في الاتجاه "الصحيح"، وتجنيد مجموعات الشباب الاحتجاجية والمعارضين. أما تأسيس صفحات شخصية لممثلي القيادة السياسية على شبكات الفيسبوك والتويتر، وتساعد في إقامة تواصل واقعي بين ممثلي واشنطن والمشاركين في شبكات التواصل الاجتماعية. وأخيراً فان إرسال رسائل- SMS إلى

---

[63] انظر موقع (http://www.america.gov/media/pdf/ejs/05010pdf#popup)

الهواتف الخليوية في الدول الخارجية، تسمح لحكومة الولايات المتحدة الوصول إلى ذلك الجزء من الجمهور، الذي لا تسمح له الظروف، بالوصول إلى شبكة الإنترنت.

يبيّن الجدول التالي خصائص الدبلوماسية الشعبية التقليدية والدبلوماسية الشعبية ويب 2,0:

توصيف	الدبلوماسية الشعبية التقليدية	الدبلوماسية الشعبية ويب 2,0
الهدف	تقديم المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.	تقديم المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
طرق التنفيذ	- الدعاية الإعلامية من خلال وسائل الإعلام، الراديو والتلفزيون. - التبادل التعليمي. - برامج في المجال الثقافي.	الدعاية الإعلامية من خلال الإنترنت- التلفزيون، وشبكات التواصل الاجتماعية والهواتف الخليوية.
الجمهور الخارجي الأساسي المستهدف	نخبة الدولة الخارجية.	- الشباب ذو المزاج الاحتجاجي. - المعارضة.

طرق تقديم الموضوع الرئيس وسط الجمهور المستهدف	تقديم المعلومات من جانب واحد للجمهور الخارجي المستهدف	إقامة حوار مع الجمهور الخارجي المستهدف

يسمح التطور المعاصر للدبلوماسية الشعبية ويب 2,0، بتركيز الاهتمام على العناصر المكوّنة التالية:

1- تطوّر وسيلة السياسة الخارجية هذه من عام 1996 حتى عام 2010،

2- الأجهزة الحكومية، المسؤولة عن تنفيذ برامج هذه الدبلوماسية ويب 2,0،

3- إستراتيجيتها وأهدافها السياسية، وكذلك،

4- البرامج الأساسية ونتائج الدبلوماسية الشعبية ويب 2,0 للولايات المتحدة الأمريكية.

تطوّر الدبلوماسية الشعبية الأمريكية ويب 2,0

وضع أساس استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة دبلوماسية، رئيس الوكالة الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية جورج دافقي عام 1996. حيث تم إدخال الإصدارات الدعائية المطبوعة، على المواقع الإلكترونية لسفارات الولايات المتحدة. تسلّم جورج دافقي أوّل مجلة - إلكترونية، بتوحيده عدداً من المجلات، التي فقدت حيويّتها بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي، اسمها ملفات واشنطن Washington Files. نفّذت هذه المجلة وظيفة نشر وجهة نظر

الحكومة الأمريكية، عن الأحداث الحاصلة على الساحة الدولية. أسست حكومة الولايات المتحدة من عام 1996 حتى عام 2000 عدداً من المجلات الإلكترونية الإضافية، وحاولت توحيد خريجي برامج التبادل التعليمية، بمساعدة موقع وزارة الخارجية. وأعلنت عام 2001 عن ظهور ما يسمّى دبلوماسية شبكة الإنترنت (NetDiplomacy)، الخاصيّة الأساسية لها إقامة حوار بين حكومة الولايات المتحدة ومشاركي شبكات التواصل الاجتماعية الأجانب.

لقد أصبح ظهور عدوّ سياسي وإيديولوجي جديد للولايات المتحدة الأمريكية، دافعاً قوياً لاستخدام شبكة العنكبوت العالمية كوسيلة، لشن حرب إعلامية. حيث نقلت إدارة جورج بوش الابن، أعوام 2002 و2003 البث الخارجي التقليدي للراديو والقنوات التلفزيونية إلى الإنترنت. وبذلك أصبحت الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأمريكية تفاعلية، بحيث يمكن تلقي ردة فعل الجمهور الأجنبي عليها مباشرة من خلال الإنترنت. ثم تم تأسيس حوالي عشر قنوات تعمل مع الجمهور الخارجي من خلال الشبكة الإلكترونية. وفي عام 2006 شكلت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أول مجموعة من المتخصصين لمراقبة المعلومات والمعلومات "الكاذبة"، التي ينشرها المستخدمون في شبكات التواصل الاجتماعية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتعلن كذلك عن إطلاق أول موقع إلكتروني لوزارة الخارجية تحت اسم DipNote.[64] ثم افتتحت إدارة بوش عدا عن

---

[64] DipNote (http://blogs.state.gov).

ذلك، موقعاً إلكترونياً حكومياً هو (america.gov)، لنشر معلومات إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المجلات الإلكترونية (على سبيل المثال eJournal USA, Weekly Newsletter, Student Corner وأخرى).[65]

نقلت إدارة الرئيس أوباما عام 2009، الدبلوماسية الشعبية الأمريكية إلى مستوى جديد، عندما وضعت أمامها أهدافاً سياسية مثل توحيد مستخدمي شبكات التواصل حول الحكومة الأمريكية وتنفيذ تشهير إعلامي بإيديولوجية "القاعدة" و "طالبان"، والحركات الأخرى المختلفة المعادية لأمريكا. وأخيراً تستخدم حكومة الولايات المتحدة بفعالية، ابتداء من عام 2010، الإنترنت لشنّ حملة ضد الأنظمة السياسية في إيران والصين وعدد من الدول الأخرى، عن طريق تأسيس حركة شبابية احتجاجية وحركة جديدة للمعارضين.

الميكانزم الحكومي الأمريكي لتنفيذ برامج الدبلوماسية الشعبية ويب 2,0

ظهرت في عام 2006، في وزارة الخارجية مجموعة الاختصاصيين (Digital Outreach Team) لتحليل الأخبار والنقاشات، المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعية القومية والدولية كلها.[66] لقد جعلت مجموعة الاختصاصيين العشرة، تركيزها الأساسي على جمع المعلومات الواردة من الموارد الاجتماعية العربية، المتطور فيها المزاج

---

[65] America.gov (http://www.america.gov/publications)

[66] Digital Outreach Team (www.state.gov/iip/programs/)

المعادي لأمريكا بدرجة أكبر من غيرها. عدا عن ذلك يشارك، اختصاصيو هذه المجموعة في النقاشات، كمشاركين عاديين، معدلي نقاشات. وتحاول المجموعة توضيح سلوك الولايات المتحدة على الساحة الدولية والقضاء على "التضليل الإعلامي"، المنشور على شبكات التواصل الاجتماعية، من قبل الأعداء الأساسيين للولايات المتحدة.

أسس عامي 2007- 2008، خمسة عشر قسماً إضافياً في وزارة الخارجية، والمخابرات المركزية، ووزارة الدفاع، وفي الوكالة الدولية للتطور، تعمل هذه الأقسام على تحليل شبكات التواصل الاجتماعية الدولية والقومية، والمواقع الإلكترونية، ومواقع الدردشة، وتنشر كذلك معلومات إيجابية عن الولايات المتحدة، في مواقع الإنترنت. أسس على سبيل المثال قسم في المخابرات المركزية (Open Source Center)، والذي ينفّذ رقابة يومية على مواقع الإنترنت، والصحف والمجلات، ويعمل على الرد على الأخبار السلبية المنشورة عن الولايات المتحدة. تنشر الأجوبة "هذه" من خلال شبكات التواصل والمواقع الإلكترونية. العدد الأكبر من مثل هذه الأقسام، تم تأسيسه في وزارة الدفاع. تعمل تسعة أقسام موزعة على الجيوش المختلفة، على تحليل المواقع الإلكترونية، وكذلك على نشر المعلومات الإيجابية عن الولايات المتحدة في شبكات التواصل الاجتماعية. إنّ عدد المحللين في هذه الأقسام، ليس كبيراً بالمقارنة، حيث يشكل حوالي 500 شخص، يضم كل قسم باستثناء عدد من أقسام البنتاغون، 10- 15

موظفا.[67] وحصلت طفرة جديدة، من تأسيس مثل هذه الأقسام أعوام 2009- 2010، بعد أن صرّح رئيس أركان الجيوش الأمريكية ماللين، رسمياً أن الولايات المتحدة تخسر الحرب الإعلامية، أمام حركة "طالبان" في أفغانستان.[68]

تؤكد معظم المصادر، أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، هي من تقف خلف تأسيس الدبلوماسية الرقمية للولايات المتحدة.[69] ويعدّ اثنان من مساعديها إستراتيجية الدبلوماسية الشعبية في شبكات التواصل الاجتماعية: نائب وزيرة الخارجية لمسائل الدبلوماسية الشعبية جورج ماكهيل ومعاون الوزيرة للتكنولوجيات المبتكرة أ. روس الرئيس السابق للقناة التلفزيونية Discovery، ماكهيل مسؤول عن إدخال المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية التي تبث للدول الأخرى كلها إلى الإنترنت. أما روس المساعد لمسائل التكنولوجيات المبتكرة، فإنّه يتولى إدخال برامج الدبلوماسية الشعبية إلى شبكات التواصل الاجتماعية.[70]

عدا عن الجهات الحكومية المذكورة أعلاه، أشركت واشنطن شركات مختلفة، ترتبط تجارتها بشبكة الإنترنت. أشركت وزيرة الخارجية كلينتون، في تنفيذ الدبلوماسية الشعبية للحكومة، رؤساء شركات مثل Google, Facebook, Twitter,

---

[67] U.S. Public Diplomacy Actions Needed to Improve Strategic Use and Coordination of Research. GAO Report. 2007. P. 31

[68] The Telegraph. 08.12. 2008

[69] New York Times. 16.07. 2010

[70] Twitter. Alec Ross (http://twitter.com/#!/AlecJRoss)

Howcast ، وأخرى. وعد المؤسسون وزيرة الخارجية مساندة المبادرات الحكومية ، المتعلقة بمشاركة الولايات المتحدة في شبكات التواصل الاجتماعية. ووضعت أمام الشركات مهمة تجنيد ، أولئك المستخدمين ، الذين لديهم آفاق أن يكونوا قادة مستقبليين ، ولهم وجهة نظر سلبية تجاه التطرف والاستبداد ومستعدون لتنفيذ أفكارهم بالمساعدة المالية من الولايات المتحدة.

استخدمت الإدارة الأمريكية بفعاليّة ، عدا عن برامج التدريس التقليدية ، شبكة الإنترنت لتجنيد الجزء النشط من الشباب ، في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حول القيم الأمريكية. إنّ المشاريع التي سيدور الحديث عنها ، بدأت الإدارة الأمريكية تنفيذها حديثاً ، ما بين أعوام 2006-2010.

يمكن أن ننسب إلى هذه المشاريع ، النشاطات التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة على شبكة الإنترنت في هذه الفترة:

1- تأسيس حركة احتجاجية على الشبكة.

2- تجنيد مواطني الدول العربية من خلال شبكة الإنترنت.

إن تأسيس حركة احتجاجية على شبكة الإنترنت ، هو أحد الأمثلة التي تبيّن ، كيف يمكن للحكومة أن تؤسس بسرعة وبفعالية عالية ، وتوحد مجموعات مختلفة من المعارضين والجزء النشط من الشباب في الفضاء المعلوماتي.

يجب أن نعترف اليوم ، أن فضاء الإنترنت أصبح وسيلة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية ، لماذا؟ لأنّه وانطلاقاً من منطق

الحكومة الأمريكية، من السهل تجنيد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يمكن لوجهات نظرهم أن تستخدم بفعالية في حل القضايا السياسية. لقد ظهرت في وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، مجموعة من الاختصاصيين (Digital Outreach Team) من أجل تحليل الأخبار والحوارات المتناقلة في كل شبكات التواصل الاجتماعية الدولية والقومية الممكنة. كان التركيز الأساسي في عمل هذه المجموعة المؤلفة من عشرة أشخاص، على جمع المعلومات من الموارد الاجتماعية العربية، المتطور فيها إلى درجة كبيرة، المزاج المعادي لأمريكا. عدا عن ذلك، فإن اختصاصيي هذه المجموعة، شاركوا ويشاركون في هذه النقاشات، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كأشخاص عاديين أو معدلي النقاشات. يحاول هذا الفريق توضيح سلوك الولايات المتحدة على الساحة الدولية للمستخدمين، والقضاء على "التضليل الإعلامي"، الذي يبثّ في شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأعداء الرئيسيين لأمريكا.

أعطى تأسيس مركز البحوث عام 2007، لدراسة المجال المعلوماتي في الدول الأجنبية، وبخاصّة في الدول العربية، الإمكانية للإستراتيجيين الأمريكيين، في إيجاد ومساندة الأمزجة "الديمقراطية" في الدول العربية. وقد نفّذ علماء هذا المركز، وبتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية، ثلاثة مشاريع مهمة في دراسة تموضع القوى السياسية ومحتوى النقاشات في شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي. يبيّن تحليل نتائج هذه المشاريع، أنّ حكومة الولايات

المتحدة الأمريكية تمتلك معلومات شاملة حول تموضع القوى السياسية في المجال الإلكتروني . تسمح هذه المعلومات بالتأثير على الأمزجة المعارضة لسياسة الولايات المتحدة، وتطوير الحركات المعارضة للأنظمة في العالم العربي من خلال الإنترنت. تبع ذلك تمويل عدد من المنظمات المعارضة، التي أسست على شبكات التواصل الاجتماعي في دول المنطقة. بدأت سياسة دعم ما يسمّى Cyber-Dissidents كما نعتقد اليوم في 2008 و2009، وأخذت تعطي ثمارها: توحد ذلك الجزء المعارض للأنظمة السياسية المعارضة للأنظمة الحاكمة، حول المواقع الإلكترونية المعارضة. وتم تأسيس تلك المنظمات المعارضة الموجودة في دول المنطقة: مثل المواقع العربية Aswat وCyberdissidents. اعترفت تلك المواقع بالدعم المادي الذي تتلقاه من قبل الصناديق "الخيرية" الأمريكية، مثل صندوق ماكارتورووف، وصندوق فورد و أخرى . أمّا في ربيع عام 2010، فقد جمعت حكومة الولايات المتحدة، بالتعاون مع المعهد الديمقراطي القومي 31 ناشطاً من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا لتدريبهم على الاستخدام الفعّال للبريد الإلكتروني، ومواقع، وروابط الإنترنت، والهواتف النقالة، وشبكات التواصل الاجتماعية، من أجل نشر المعلومات، والعرائض، والنداءات بين مواطني دولهم. تم وضع الموقع الإلكتروني Aswat كمركز موحّد للأمزجة "الديمقراطية" للشباب في الدول العربية . كما دعت الحكومة الأمريكية في الفترة نفسها أكثر النشطاء فعالية في مواقع شبكات التواصل المعارضة إلى مؤتمر

تحت عنوان "النجاحات الكونية والتحديات" (Conference on Cyber Dissidents: Global Success and Challenges)، والذي جرى في معهد جورج بوش في ولاية تكساس. تم هناك جمع أصحاب المواقع الإلكترونية، المعارضين لأنظمتهم الحاكمة، في مجال "حقوق الإنسان، و"حرية" الصحافة والإنترنت. ناقشت حكومة الولايات المتحدة، ممثّلة بقسم الدبلوماسية الشعبية في وزارة الخارجية، ورؤساء صندوق "فريدوم هاوس"، وكذلك اختصاصيون من مركز هارفارد المذكور أعلاه، لدراسة شبكات التواصل الاجتماعية الأجنبية، مسألة: كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة وتكنولوجيات الكومبيوتر، أن تحمي المعارضين من الملاحقة، من قبل حكومات بلادهم، والتمكن من التواصل الحر للمعارضين على شبكة الإنترنت. دون شك، ساهمت وتساهم هذه المشاريع، في توحيد ذلك الجزء من المعارضة، والذي يستخدم بفعالية الشبكة، ومستعداً إلى تنفيذ ما يسمّى بالنشاط الرقمي (digital activism)، وكونه مستعد للنزول إلى الشارع وإحداث أعمال استفزازية بمساعدة شبكات التواصل الاجتماعية.

هناك عدد من المشاريع الرقمية للحكومة الأمريكية، ظهرت أعوام 2010- 2011، تدل أيضاً على أنّ الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، ساهمت وستساهم في "الثورات" الحالية، والمستقبلية. يمكن أن تضاف إليها مشاريع مثل مشاريع شبكات التواصل الأمريكية .Civil Society 2.0 وTech@State . توحّد هذه المشاريع

الاختصاصيين في مجال تقنية الكومبيوتر، والتكنولوجيا المعلوماتية، وتكنولوجيا- الإنترنت مع المنظمات غير الحكومية والنشطاء المعارضين في مختلف دول العالم. يساعد هذا الاتحاد على توحيد كل المنظمات، التي تقوم بنشاطات معارضة سياسية ضد الأنظمة الحاكمة في دولها، أو نشر الأفكار حول "الديمقراطية"، و"حقوق" الإنسان...إلخ، في شبكات التواصل الاجتماعية. يدرّس الاختصاصيون في مجال التكنولوجيا المعلوماتية، ممثلي مثل تلك المنظمات والمعارضين من الدول المختلفة، أسس التواصل في الشبكات ونشر المعلومات عليها. أجريت سيمينارات من هذا النوع في كانون أول عام 2010، وشباط عام 2011، في الولايات المتحدة، شارك فيها ممثلون من المنظمات العربية غير الحكومية . كما درّبت الولايات المتحدة، في سيمينارات شهر شباط، أكثر النساء نشاطاً في المعارضة، من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب، على استخدام التكنولوجيات المعلوماتية في الصراع السياسي . وتم تدريب المجموعة التالية من معارضي الأنظمة في المنطقة في صيف عام 2011 .

وأخيراً، تأسيس ونشر، برامج خاصّة تضمن للمعارضين والمشرفين على مواقع الإنترنت منهم، اختراق الرقابة على شبكات الإنترنت، في دول المنطقة التي تمنع عدداً من شبكات التواصل الاجتماعي، كما هو موجود في إيران وسورية، أو كما حصل أثناء التظاهرات في ليبيا وتونس، عندما حجبت السلطات شبكات يوتيوب والفيسبوك، وهذا ما يعدّ أحد المشاريع المهمة للولايات المتحدة في

مجال الدبلوماسية الرقمية. لقد تسلّم المعارضون في إيران وسورية، والكثير من الدول العربية، برامج اختراق للإنترنت، تسمح لهم الدخول إلى المواقع المحظورة، وتوجيه الأخبار المشفرة في شبكات التواصل. برغم ذلك، تمكنت حكومات هذه الدول، من اختراق هذه البرامج والحصول على قوائم بأسماء المعارضين، ما أدّى لإلحاق ضربات بالمعارضة. لكن ذلك، لم يثن الولايات المتحدة، من إعداد برامج جديدة، وإرسالها لهذه الدول، عبر شبكات التواصل الاجتماعية. مازال عدد من هذه البرامج، يعمل بفعالية لتجاوز الرقابة التي تفرضها حكومات هذه الدول، ويزداد عدد مستخدميها يوماً بعد يوم . الأكثر من ذلك، بادرت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تقديم باقة من المنح المالية للجامعات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلّها، في مجال تأسيس و نشر برامج الكومبيوتر للمعارضين. تتمكن برامج الاختراق هذه، بتجاوز الرقابة المفروضة، وضمان أمن مستخدمي الهواتف النقالة. كما وفرض على الجامعات الأمريكية، إعداد برامج كومبيوتر، وإجراء تدريبات في هذا المجال، للمنظمات الأجنبية غير الحكومية. تنفّذ هذه المشاريع كلّها في فضاء الإنترنت، لربط المتلقين، ضمن مواقع الإنترنت المختلفة .

لقد تمّت بفعاليّة عملية تجنيد مواطنين من الدول العربية، عبر شبكات التواصل أثناء مرحلة الاحتجاجات في كانون الثاني وشباط عام 2011. حيث استخدمت الولايات المتحدة، بنشاط كبير، شبكة

التواصل تويتر في العامين المنصرمين، للتأثير على مستخدمي الإنترنت في الخارج. يمكننا اليوم أن نبيّن، اتجاهين في نشاط الولايات المتحدة، أثّر حسب رأينا في تجنيد المعارضين أثناء الاحتجاجات:

الاتجاه الأول: إعادة نقل دعوات ونداءات، أو تأسيس روابط إلكترونية، لمستخدمي شبكات التواصل التي تدعو إلى الاحتجاجات. أسست الولايات المتحدة عام 2010 عدداً من الحسابات الحكومية على التويتر مثل e-diplomacy و i-diplomacy وtech@state ، لبث مثل هذه المعلومات. أعادت هذه الحسابات على سبيل المثال في كانون ثاني 2011 بث الجملة التالية (اسم المقال) والعنوان، الذي يوصل إلى هذا المقال على الشبكة: "كيف تستخدم الفيسبوك، إذا كنت تعيش في دولة لها نظام "قمعي"، هذا المقال هو لأحد المواقع الأمريكية الإلكترونية، يتحدث عن كيفية استخدام برامج اختراق الرقابة، للوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعية المحجوبة من قبل هذه الدولة أو تلك. أو على سبيل المثال، نقل أحد المواقع الرسمية الأمريكية، عن أحد مكتتبيه، والذي أعد مقالاً تحت عنوان :

"تجنيد الثوريين دون عناء" (Recruiting Armchair Revolutionaries).

الجزء المكمل المهم لنشاط أمريكا هذا، هو نشر معلومات عن تلك الحسابات، التي تجنّد المتظاهرين على الإنترنت. نشر موقع e-diplomacy على سبيل المثال، معلومات المنظمة الأمريكية "غلوبال فويسيز" (Global Voices)، التي تحمل المحتوى التالي: "تتوفر هنا

قائمة حسابات في التويتر، تتصل بالاحتجاجات في المغرب وليبيا" (Here is our new list of Twitter accounts to follow on #Morocco #Feb20 protests) . ساعدت هذه المعلومات، على أن يعرف الكثيرون عن وجود مركز تجنيد معلوماتي على شبكة التواصل الاجتماعي للمتظاهرين.

الاتجاه الثاني: النداءات والخطابات الرسمية، التي توجهها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للمحتجين، عبر شبكات التواصل الاجتماعية. يخبر الموقع الرسمي الأمريكي (americagov@) مكتتبيه، عن إمكانية الاشتراك في مصادر إعلامية جديدة على شبكة التويتر، والمرتبطة بالثورات في دول الشرق الأوسط. فقد دعت على سبيل المثال، الحكومة الأمريكية مستخدمي الشبكة للاشتراك في مواقع مثل أخبار الحكومة الأمريكية باللغة العربية (USAbilAraby@)، والسفارة الأمريكية في مصر (USEmbassyCairo@)، وكذلك في حساب مكرّس للثورات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (democracyis@)، وحسابات أخرى.

إستراتيجية الدبلوماسية الشعبية الجديدة

صاغ جورج ماكهيل أعوام 2009 و2010 الإستراتيجية الجديدة للدبلوماسية الشعبية الأمريكية في الوثائق: "الدبلوماسية الشعبية: تقوية العلاقة المتبادلة للولايات المتحدة مع العالم" و"الدبلوماسية

الشعبية: الأمر الإستراتيجي القومي". حددت الإدارة الأمريكية بوضوح، القضايا التي ستتناولها الدبلوماسية الشعبية ويب 2,0 هي — أولاً، الدعاية الفعّالة للأعداء الأيديولوجيين للولايات المتحدة، ثانياً، النشاط الإعلامي للصين في شبكة الإنترنت، ثالثاً، الوجود — الإعلامي لروسيا في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق و، رابعاً، السياسة الثقافية الخارجية لإيران، المطبقة في شبكات التواصل الاجتماعية.[71]

إنّ دبلوماسية التدخل (engagement)، التي تعني تهيئة الظروف لتغيير الثقافة السياسية أو إسقاط الأنظمة "غير الديمقراطية" في الدول الأخرى، عن طريق دعم أو تشكيل معارضة لهذا النظام أو ذاك، هي الإجابة الرئيسة للولايات المتحدة على القضايا المذكورة أعلاه. كما أن الإستراتيجيات الإعلامية الوقائية، مثل ردة الفعل المباشرة للحكومة الأمريكية، على المعلومات السلبية عن الولايات المتحدة في مواقع الإنترنت، والحوار بين أعضاء الحكومة وعدد من القائمين على المواقع الإلكترونية، والقضاء على الدعاية المعادية لأمريكا، وتأسيس مجموعة من المنظمات غير الحكومية بواسطة شبكات التواصل الاجتماعية، هي الطريقة الأساسية لتنفيذ هذه الدبلوماسية. وأصبح الشباب من ذوي المزاج الاحتجاجي وعدد من المتطلعين "للديمقراطية"، هم الجمهور الرئيس المستهدف، كونهم هم القادرون بالذات على ممارسة الضغط على الأنظمة "الاستبدادية".

---

[71] Public Diplomacy: A New Strategic Imperative, 2009. Public Diplomacy: Strengthening U.S. Engagement with the World. A Strategic Approach for the 21st Century, 2010.

أعدت وزارة الخارجية الأمريكية في أيلول عام 2010، إستراتيجية أخرى لتطوير الدبلوماسية الأمريكية. الوثيقة تحمل عنوان "الخطة الإستراتيجية لتطوير التكنولوجيات الإعلامية لأعوام 2011-2013: الدبلوماسية الرقمية". تحدد حكومة الولايات المتحدة في هذه الوثيقة مفهوم "الدبلوماسية الرقمية" (digital diplomacy)، بأنها استخدام شبكات التواصل الاجتماعية في تطبيق دبلوماسية الحكومة الأمريكية. شبكات التواصل مثل Diplopedia, Twitter, Facebook, LinkedIn, Communities@State، إن الشبكات المذكورة هي المنافذ الرئيسة لعمل الدبلوماسيين الأمريكيين مع المستخدمين الأجانب لشبكة الإنترنت. كما يتم دعم كل هدف سياسي خارجي بوسائل الدبلوماسية الرقمية. يترافق الصراع على سبيل المثال مع الأنظمة السياسية "الاستبدادية" بفتح تيار إعلامي من خلال Diplopedia، وتشكيل مجموعات من المعارضين والمنظمات غير الحكومية من خلال شبكات التواصل المذكورة، وتوسيع مجال وصول المواطنين الأجانب إلى الاتصالات الخليوية ...إلخ.[72]

آفاق تطور الدبلوماسية الشعبية الأمريكية الجديدة

إنّ نجاح المشاريع الأمريكية، في تأسيس حركة احتجاجية شبابية ومجموعات معارضة، وكذلك المشاريع في إقامة حوار بين

[72] IT Strategic Plan: Fiscal Years 2011-2013-Digital Diplomacy. Department of State. 01.09. 2010 (http://www.state.gov/m/irm/rls/148572.htm)

الشخصيات الرسمية للولايات المتحدة وأصحاب المواقع الإلكترونية في شبكات التواصل الاجتماعي مرهون بشرطين هامّين.

أولاً: تعدّ إمكانية المواطنين في الوصول الدائم إلى التكنولوجيات الإعلامية، في الدول الأجنبية، الشرط الأساسي للتطبيق الفعّال للدبلوماسية الشعبية ويب 2,0. وتعمل الحكومة الأمريكية بنشاط في هذا الاتجاه. حيث إن الضغط الصيني على شركة غوغول شتاء عام 2010، كان المبرر الجيد لبداية برامج واسعة للولايات المتحدة، في العمل على الوصول الحرّ للمواطنين إلى الإنترنت في الدول الأجنبية. جهود الولايات المتحدة موجّهة، إلى حكومات دول مثل الصين، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، وروسيا البيضاء، وبورما، ومصر، وإثيوبيا، والعربية السعودية، وتركمنستان، وأوزبكستان، وفيتنام، وزيمبابوي.[73]

ثانياً: مساعدة المعارضة السياسية في الدول "غير الديمقراطية"، ممكنة إذا ما تمكنت الولايات المتحدة، من أن "تنتصر" تكنولوجيا على الدول الأخرى في تصنيع معدات كومبيوتر، تستطيع ضمان التواصل الحر للمعارضين وحمايتهم من الملاحقة من قبل حكومات دولهم. لقد تم في هذا المجال القيام بخطوات منها ما هو ناجح، ومنها كذلك ما هو قليل الفعالية. النجاح الذي يمكن اعتباره، هو القانون " عن الحريّة في الإنترنت"، الذي تم اتخاذه عام 2009، والذي يلزم الشركات الأمريكية، التي تبيع التكنولوجيا الرقمية إلى الدول

---

[73] *Clinton H.* Remarks on Internet Freedom. 21. 01. 2010

"غير الديمقراطية"، أن تدخل أساليب تقنية خاصّة لتجاوز الرقابة على الشبكة، والعمل ضد نقل المعلومات الشخصية للمواطنين، الذين يستخدمون تجهيزات الشبكة، إلى الحكومة المحليّة.[74] ويمكن أن ننسب إلى الخطوات غير الفعّالة، المشروع الذي ذكر أعلاه، حول تأسيس ونشر برامج حماية وسط المعارضين الإيرانيين والصينيين، والتي تم استخدامها في النتيجة من قبل حكومات هذه الدول للعمل ضد هؤلاء المعارضين.

مع ذلك، وفي ظل وجود جمهور مليوني مستهدف (مستخدمي الإنترنت)، والذي يمكن تجنيده بسهولة بمساعدة تيار الكليبات الإعلامية، يشكل احتياطياً للاحتكاك المباشر بين حكومة الولايات المتحدة ومواطني الدول الأجنبية. كما أنّ وجود أمزجة احتجاجية، منتشرة وسط الشباب، يشكل كذلك أساساً لتقديم نموذج الولايات المتحدة كقائد لمثل هذه الأمزجة. وأخيراً، فإن نظرية الحوار، كما تحددها الحكومة الأمريكية، تجعل توجيه النقاش في شبكات التواصل الاجتماعية، إلى الخط المفيد لمصالح الولايات المتحدة ممكنا.

تشكل العوامل المذكورة أعلاه جميعها، ظروفاً لتجنيد جزء من المستخدمين، وتوجيههم وفقاً للمخططات التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم.

---

[74] U.S. Initiatives to Promote Global Internet Freedom: Issues, Policy, and Technology. 2010

الفهرس

من منشورات دار علاء الدين

من منشورات دار علاء الدين

الإنترنت

سلاح الرأسمال العالمي الأمريكي
ضد ثقافة العالم العربي

تحاول هذه الدراسة الكشف عن دور رأس المال العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في التحضير "لثورات الربيع العربي"، وافتعالها، كطراز جديد من "الثورات الملوّنة"، مستغلاً الفراغ السياسي الخطير وأزمة المثقف العربي، الذين نتجا عن انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، في محاولة يائسة لإبقاء هيمنته على الساحة الدولية، والخروج من أزماته الاقتصادية المستعصية، كما وتحاول كشف الخطط والبرامج التي أعدها ونفذها في استخدام "إخطبوطه الإعلامي" وبخاصّة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعية في قلب المفاهيم وتشويه الحقائق التاريخية وتفجير وتنظيم وتوجيه أحداث هذا "الربيع".

ISBN 978-9933-18-815-3
9 789933 188153 >

يطلب الكتاب على العنوان التالي: دار علاء الدين ـ سورية ـ دمشق. ص.ب ٣٠٥٩٨ هـ ٥٦١٧٠٧١ ف ٥٦١٣٢٤١
البريد الإلكتروني ala-addin@mail.sy الموقع الإلكتروني www.zoyaala-addin.com